

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب طریقه الیه المصطفی

مؤلف ملا عبد الله نزار

موضوع

شماره اختصاصی (۸۳) از کتب اهدائی : یکم نازده



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۱۵۴۹۷



۸۳
۲۱۵۴۹۷
کرم نازده

٢٢٦
بالتصديق وسعدوا معارج الحق
بالتحقيق

ايضا مطابقا فان المفاعلة من الطرفين فمن ^{له}

حيث انه مطابق للواقع بالكسر شئ صدقا ومن

حيث انه مطابق له بالفتح شئ حقا وقد يطلق ^ق الصدق

والحق على نفس المطابقة والمطابقة ايضا ^ق

بالتصديق متعلق بقوله سعدوا اي بسبب ^{سعدوا} التصديق ^{بالتصديق}

والايمان بما جاء به النبي ^ق والو سلم ^ق له وسعدوا

معارج الحق يعني بلغوا اقصى مراتب الحق فان الصعود

على جميع مراتبه يستلزم ذلك ^ق له بالتحقيق ظرف



٨٣ كرم زاد
 ٢١٥٤٩٧

وهو متعلق بغيره في كماله
عز وجل في هذا الحكم
ويعد من الثابتات
لأنها إنما ينسحب عليها
فإن كان يكون ذلك
الذي هو مدعى
هذا هو الذي
في هذا الكلام

وهو متعلق بغيره في كماله
عز وجل في هذا الحكم
ويعد من الثابتات
لأنها إنما ينسحب عليها
فإن كان يكون ذلك
الذي هو مدعى
هذا هو الذي
في هذا الكلام

الاسلام خطه نصيب من احوال البصر في الاقوال

الاسلام بيان للمرام والاضافة في عفا
الاسلام ببيان ان كان الاسلام
عبارة عن مجموع الافعال باللسان
والصدق بالاجنان والعمل بالركان
او كان عبارة عن مجرد الافعال باللسان
فالاضافة لا منه **قوله** وجعلناه
بصر اي مبصر او يجعل الجوز في الاستا
وكذا قوله **قوله** الذي افهام بالالكس

ومذكرة لمن اراد ان يتذكر من ذوى الافهام لبيان الالفاظ

اي تفهم الغير اياه او تفهمه للغير والاول
للتعلم والثاني للتعليم **قوله** من ذوى الالفاظ
يفتح الحزمة جمع ضم والظرف اثنان في موضع الحال
من فاعل يتذكر او متعلق بذكر ضمير
معنى اخذ او التعلم اي يتذكر اخذ او متعلق
من ذوى الافهام هذا ايضا يحتمل الوجهين
قوله سبها السبي بمعنى للثل يقال هوامسيا اي مثله
واصل سبها الاستيحاء في اللفظ

1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22
23
24
25
26
27
28
29
30
31
32
33
34
35
36
37
38
39
40
41
42
43
44
45
46
47
48
49
50
51
52
53
54
55
56
57
58
59
60
61
62
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87
88
89
90
91
92
93
94
95
96
97
98
99
100

الحق الحربي بالآلة سمى حبيب الله لا زال له من التوفيق قوام
 ومن التأييد عصام وعلى الله التوكل وبه الأعضاء
 لكنه مراد وماز ألكة او موصولة او موصوفة هذا
 أصله ثم استعمل بمعنى خصوصاً فيما بعده ثلثة أو
 قول الحق الشفيق **قوله** الحربي الآتي **قوله** قوام
 أي ما يقوم به امره **قوله** من التأييد أي التقوية من
 الأيد بمعنى القوة **قوله** عصام أي ما يحفظ به امره من الله
 للذلل **قوله** وعلى الله قدم الظرف هنا المقصد المحصر
 وفي **قوله** به رعاية السجج أي **قوله** التوكل هو التمسك
 بالحق والاعتصام عن الخلق ولا اعتصام التمسك
 والتمسك به التمسك
 والتمسك به التمسك
 والتمسك به التمسك
 والتمسك به التمسك

القسم الأول في المنطق

والتمسك **قوله** القسم الأول لما علم من منافي قول في ترتيب
 المنطق والكلام ان كتابه على قسمين أحدهما إلى التصريح بهذا
 ويصح تعريف القسم الأول بالام العهد لكونه معهوداً ونحن
 وهذا بخلاف المقدمة فالتصالح يعلم وجودها سابقاً فالتصالح
 معهودة فلهذا نكرها فقال مقدم **قوله** في المنطق ان قيل
 ليس المراد من القسم الأول إلا المسائل المنطقية فاف
 الظرفية قلت يجوز ان يراد بها القسم الأول الالفاظ والعبارات
 فيكون المعنى ان هذه الالفاظ في بيان هذا المعاني محتمل

مرتب

فلذا

قوله مقدمتاي هذه مقدمة نبیي فيها امور ثلثة

رسم المنطق والحاجة اليه وموضوعه وفي ماخوذ من

مقدمة الجليس والمراد منها هنا ان كان الكتاب عبثا

عن الالفاظ والعبارة ^{في} ظانف من الكلام قدمت امام

المقصود لا يرتبط بالمقصود فيهما ونفسهما فيهما وان كان عبثاً
لأن المقصود هو العبارات والآلفاظ فكذلك لا يرتبط بالآلفاظ

في هذا الموضع من الكتاب يجب الاطلاع

...بسم الله الرحمن الرحيم ...

الشيخ محمد بن
والله اعلم
صلى الله عليه
موتى في سنة
موتى في سنة
الشيخ محمد بن
والله اعلم

وجوهًا أخرى والتفصيل أن القسم الأول عبارة عن أحد

معان سبعة الألفاظ والعاني والنقوش والركب من

الاثنين والثلاثة والمنطق بيان عن احد معاني خمسة اما

المملكة او العلم بجميع المسائل او بالقدر معتد به الذي

يُحْصَلُ بِهِ الْعَصْمَةُ أَوْ نَفْسُ الْمَسْأَلِ كُلِّ جَمِيعًا أَوْ نَفْسُ الْقَدِّ

المعتد به فيحصل من ملاحظة الخمسة مع السبعة

خمس وثلاثون احتمالاً يقدرني بعضنا اليك وني بعضنا

التحصيل والمحصول حيثما وجد العقل السليم مناسبا

Handwritten signature

النبي فثبت غير تام لا يقع التكوير عليه الكسوف ظلام زهيد

اولیای انشائیة کتصور اضرب او خبریة مدرکتیاد
عقل علی غایت

غير ادعاني كما في صورة التخييل والسك والهم قوله

يقتسمان الأقسام بغير العتمة عما في الأساس الراسي العتمة

أي يقيم التصوير والتقدير كلاماً من كلامي الفروق

اي الحصول بلا نظر ولا اكتساب اي الحصول بالنظر

فياخذ القسوس قسما من الخبيرة فيصير ضرورا ياقسما

من الاكتساب في نصير كسبيًا وكذا الحال في التصديق

21

فالمذكور في هذه العبارات صريحاً هو انقسام

الضرورية والاكتساب ويعلم كل من البصير والمصدق

الى الضمور والكتيب فمنا وكناية وهي ابلغ

وافضح من التصريح **قوله** بالضرورة إشارة الى التبع

القِسْمَةُ بِدَهْمَةٍ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَحْتَمِ الْأَسَدِ

كما ارتكبه القوم وذلك لأننا إذا رجعنا إلى

وحيث ان من التصورات ما هو حاصل لنا بلا

لنا

० ७५३३००. ५५३

بالنظر وهو ملاحظة العقول لتحصيل الجمل

بالنظر والفكر كصور حقيقة الملك والمجموع كذا من

الصدقيات ما يحصل بلا نظر كالصدق بان النفس

مستقلة والناظر معرفة ومنها ما يحصل بالنظر كالصدق

بان العالم حادث والصادق موجود قوله وملاحظة

لتحصيل الجمل اي النظر توجه النفس نحو الامر

لتحصيل امر غير معلوم وفي العبد عن لفظ العاني

الى العقول فوالله منها الحرز عن استعمال اللفظ المشترك

في التعريف ومنها التنبيه على ان الفكر الخارج في

العلم

وقد يقع فيه الخطأ فاحسب

اي الامور الكلية الحاصلة في العقل دون الامور الجزئية

فان الجزئية لا يكون كاسبا ولا مكتسبا ومنها رعاية السمع

قوله قد يقع فيه الخطأ بدليل ان الفكر قد ينتهي الى نتيجة

كحدوث العالم ثم فكر اخر ينتهي الى نقيضه كعدم العالم

فاحد الفكر يخطأ لا محالة والآخر يمتنع النقيض فلا

يتم ماعدا كلية لم يثبت لم يقع الخطأ في الفكر وهي المنطق

فقد ثبت احتياج الناس الى المنطق في العصور عن الخطأ

في الفكر يثبت مقدمات اول ان العلم انا تصور واما

العلم

والفكر كصور حقيقة الملك والمجموع كذا من

ملاحظة العقول لتحصيل الجمل

فان الجزئية لا يكون كاسبا ولا مكتسبا ومنها رعاية السمع

قد يقع فيه الخطأ بدليل ان الفكر قد ينتهي الى نتيجة

رسول و لا تقهر

النظر والثالثة ان النظر قد يقع فيه الخطأ فلهذا المقدما الثالث

تفيد احتياج الناس في التحرر عن الخطأ في الفكرة إلى قانون

هو ذلك المنطق وعلم من هذا تعريف المنطق ايضا بانه قانون نفع

تقوم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر فمضنا علم امران

من الأمور الثلاثة التي وضعت المقدمة لبيانها وبقي الكلام

في الأمر الثالث وهو تحقيق الموضوع المنطوق ماذا فاشأ

اليه بقوله وموضوعه **قوله** فانون القانون لفظ متر ياتي او

ارزونی

و موضوع العلوم

اور يوناني موضوع في الاصل لسطرا الكتاب وفي الاصل ²

قضية كلياتية يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها كقول

النخاة كل فاعل مرفوع فانه حاكم كل يعرف مناداه الجزاء

ففاعل قوله وموضوعه الموضوع العلم وهو ما يبحث فيه عن


وارضه الذاتية والعرض الذاتي ما يعرض الشيء اما اولاً

التعجب اللحق للأشنان من حيث أنه إنسان وأما بعد

مر مساو لذلك الشيء كلفضائح الذي يعبر عن حقيقة

بسبب مرضه إلى الإنسان بالمرض والمجاز فافهم **قوله**

131



التصوري أو التصديقي من حيث انه يوصل
الى المطلوب

المعلوم التصوري اعلم ان موضوع المنطق هو المعرفة المجردة
اذا المعرف فهو عبارة عن العلوم التصوري ولكن لا مطلقا
بل من حيث انه يوصل الى المجهول التصوري كما الحيوان الناطق
الموصل الى تصور الانسان واما المعلوم التصوري الذي
لا يوصل الى المجهول التصوري فلا يسمى معرفة والمنطق لا يبحث
عندنا الا عن المعرفة بالعلوم ^{معرفة} حتى زيد ونحوه وكبر واما الحجج فهي
عبارة عن العلوم التصديقي لكن لا مطلقا ايضا بل من حيث
انه يوصل الى المطلوب تصل يقول لنا العالم متغير وكل
نحوه

نصوري فليس معنى معرفتنا او تصديقنا فليس حجة

وكل متغير حادث الموصل الى التصديقي بقولنا
العالم حادث واما لا يوصل لقوله التارخاني
مثلا فليس حجة والمنطقي لا ينظر فيه بل ^{المنطقي}
يبحث عن المعرفة والحجة من حيث انها كيف ينبغي
ان يتربا حتى يوصل الى المجهول ^{تصل} يقول المعروف
لانه يعرف ويبين حال المجهول التصوري قوله
حجة لانها تصير سببا للغلبة على الخصم والحجة
في اللغة الغلبة فهذا من قبيل التسمية السبب

التصور التصديقي

باسم المستب ^{قوله} ودلالة اللفظ قد علمت

ان نظرية المنطقي بالذات انما هي في المعرفة والحجة

وهم من قبيل العالقي لا اللفظي الا انه كما

يقام في ذكر الحد والغاية والموضوع في صدر

كتب المنطوق ليعيد بصيرة في الشروع كذلك تقاد

لقد ساحت الالفاظ بعد المعرفة لتعين على

الامارة والاستفادة وذلك بان يبين معلنة

الالفاظ المصطلحة المستعملة في محاورات هذا

العلم

العلم من المفرد والركب والكل والجزء واللفظ

والمشكوك وغيرهما فالجاء عن الالفاظ

من حيث الامارة والاستفادة وهما ان يكونا

بالدلالة فلذا بدأ بذكر الدلالة وهي كون الشيء

بحيث يلزم من العلم به العلم بشي آخر والاول

هو الدال والثاني هو المداول والدال الحكان

لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية

وكل واحد منهما ان كان بسبب وضع الواضع

و علی جزئیہ نظامین

وتحقيقه الاقل بازاء الثاني فوضعية كدلالة

لفظ زيد على انه و دلالة القول الأربع على

مدلوا لها وان كان في سبب اقتضاء الطبع

کتاب فی الدلائل عند عرض المدلول طبیعیۃ

كذلك ان اُح على وجع الصدر ودكا في سرعته

النبت على الخاء وان كان يسبب غير الوضع

والطبع فمقلية كذلك لفظ دين المسموع

وله الجدار على وجود اللفظ وكذا لانه الزمان

عاشق

وعلى الخراج التمام ولا بد من التزويد

على التارفا قام الدلائل ستة والمقصد بها

الحج عنائي الدلالة اللفظية الوضعية

أدبها من الأمانة والاستفادة وهي

الحطابفة وتضمن التام لأن دلالة اللفظ

سبب وضع الواضع اما على المنهج تمام الموضوع

له او علی خرد او علی امیر خواجه غفر

ايضا الالتزام من النوم اي كيف الامر يحتاج

بجست لیستجیل تصور الموضوع له بدو نیز سوال

والموضوع ارفض بجزم منه الدلالة على جزم المخرج

ولم يكن المعنى شبيهاً بالدلالة لم تحقق الالتزام

بدون التضمن فالاستلزام غير واقع في

شيء من الطرفين والموضوع اي

اللفظ الموضوع ان اردنا الدلالة بجزم منه

على جزم من معناه فهو المركب والافعال المخرج

فالركب انما يتحقق بتحقيق امواد بعد الاول

ان يكون جزء اللفظ الثاني ان يكون معناه جزء

الثالث ان يكون جزء اللفظ على جزء معناه الرابع

ان يكون

مركب اقسام

ان يكون لفظ الدلالة مرادفاً لفظاً

الاجزاء فيحقق المفرد فالركب قسم واحد

اربعة اقسام الاول ما لا جزء للفظه نحو

الاستغفار الثاني ما لا جزء لمعناه نحو

لفظ الله الثالث ما لا دلالة لجزء اللفظ على

جزء معناه كلفظ عباد الله على الرابع ما يدل

جزء اللفظ على جزء معناه لكن الدلالة غير متضمنة

كالحيوان الناطق على الخنزير اما

مركب متضمني قد يكون مركباً
مركباً من اقسامه وقد يكون
مركباً من اقسامه

اللفظ الموضوع ان اردنا الدلالة بجزم منه
على جزم من معناه فهو المركب والافعال المخرج
فالركب انما يتحقق بتحقيق امواد بعد الاول
ان يكون جزء اللفظ الثاني ان يكون معناه جزء
الثالث ان يكون جزء اللفظ على جزء معناه الرابع
ان يكون

لفظ الله الثالث ما لا دلالة لجزء اللفظ على
جزء معناه كلفظ عباد الله على الرابع ما يدل
جزء اللفظ على جزء معناه لكن الدلالة غير متضمنة
كالحيوان الناطق على الخنزير اما

تاما ای بیخ الکون علیه کنید فایم

خبر ان احتمال الصدق والكذب يكون متساوي

آن يتصف بها بان يقال له صادق وكاذب **والله**

وانشأ وان لم يحتملها **الحال** وانما ناقص اي

لم يجمع التكاثر عليه **فوق** تقيدى اكان

الجزء الثاني في قيدا او غير لاول واول واول

لجل فاضل وقائم في الدار

وخمسة عشر لم يبق الثاني فيد الاقل نحو الف دينار و الا

شور

وهو ان استقلاله الدلالة له يثبت على احد الارضه

فقره و انا لم يقصد بجزء من الدلالة على شيء

معناه ان استقل لان لا يحتاج فيها الى ضم وهو

ضمیمہ ۳: بیشتر ان کیوں نہایت کمال اخلاقیات

المادة المركبة في علم مادة موضوع مصر فار

ففيها فهم واحد من الألفين الثلاثة مثله

نصف مائة من الثلاثة حروف مفتوحة متواليه

كلما تحققت منهم التزموا المأضي للفتاوى ان

يكون تحقيقاً في ضمن مادة موضوعه منقلاً

الم

على رأي المصلاحي عليا وهذا كلام وهو ان المراد

Handwritten signature/initials in Arabic script.

تغافوت

1891

او ما شتمل فيه اللفظ سواء كان وضع العقل

۱۰ - ۱/۴/۱۳۲۸

له تحقيقا او تاويل و معنى الاول لا يفتح عليه

والحقيقة والمجاز في اقسام عشرة الخ

فلا حاجة إلى

مجلس محمد باقر و حسن بن محمد باقر

الى التقييد بقوله ونحوه ان شاء الله

اذا كان صدقة في هذا الغرض لا يملكه الا هو

بسم اللہ الرحمن الرحیم

ان تفاوت اي يكون سرفه

المقدم

مجلس شورای ملی
روز شنبه ۱۳۰۳

فشارك

المفهوم على بعض أفراده موقفاً عاماً بلغة

ایں کتاب میں

على حبها خيرا العشرة او يكون صدقه على بعض

افاده اوله و الله من صدق على بعض اصحابه

منه في الحسنة

و غرض بقوله ان تفاوت با ولایت او اولویت

10. 11. 1911

منادى من الضلالتة بحجرها بل ولا يؤمن

والتقصان وبالشدّة والضعف **فان** وان كثر

المفتي

ایوان و دریا

اما ان يكون موضوعا لكل واحد من تلك الافا

والا فان اشهر في الثاني فنقول يستلزم

ابتدائه بوضع على حد او لا يكون ^{فان كان كذلك}
والاولى هي من تركها كالعين للباصر ^{فان كان كذلك}
والثانية فلذلك وعلى الثاني فلا محالة يكون
اللفظ موضوعا لواحد من تلك المعاني في الفرض
فسم من اللفظ الموضوع ثم استعمل ^{في}
آخر فان استعمل في هذا الثاني وترك استعماله
في هذا الاول بحيث يتبادر منه الثاني في الظن ^{فان كان كذلك}
يجوز ان يقال في هذا المعنى متقولا وان لم يشتر
في الثاني

الناقل والاختصاصية ومجان

في الثاني ولم يجرى الاول بل يستعمل تارة في الاول
واخرى في الثاني فان استعمل في الاول اي المعنى
الموضوع له سمي اللفظ حقيقة وان استعمل في ^{الثاني}
الذي هو غير الموضوع له سمي مجازا لم اعلم
ان المتقولا لا بد له من ناقل من المعنى الاول المتقو
ل من المعنى الثاني المتقولا اليه فهذا الناقل
اما اهل الشرع او اهل عرفان او اهل عرفان
واصطلاح حاسر كالقوله مثلاً في الاول

فصل المفهوم ان امتنع من صفة على كثير
فخر في الاصل ان من

سبى منقولا شرفيا وعلى الثاني عرفيا وعلى الثالث

اصطلاحيا والى هذا الثالث قوله ليس

التاقل **فصل المفهوم** اي ما حصل في

العقل اعلم انما يتفاد من اللفظ باعتبار

انهم فهم منه لبي من مفهومه واعتبارا في قصد

من يسمى منه وباعتبار اللفظ اذ اللفظ في معنى

مدلوله **فصل صفة** الفرض هل هي بمعنى

العقل لا التقدير فانه لا يستحيل تقديره في

المرتب

المتفرد افردة او امكن ولم يوجد او وجد الواحد فقط مع امكان الغنى
او امتناعه او الكثرة مع التام في اعمده والكل ان يتفاد

الجانب على كثير **فصل** امتنع افراد في

الخارج فيشمل الواجب ولكن الخارج كونه

الباري **فصل** او امتنع اي لم يمنع افراد في

فيشمل الواجب ولكن الخاص كليهما **فصل** ولم يوجد

كالاعتقاد مع امكان الغير كالتفصيل او امتنع

كفهوم واجب الوجود **فصل** او الكثرة مع التام في

كالكلية السبع التام **فصل** ام عدمه كقول

الباري عن الله وكان نفسا تالفة على صفة

الحكام فالواجب هو الذي لا يوجد في

الوجود والواجب هو الذي لا يوجد في

الوجود والواجب هو الذي لا يوجد في

الوجود والواجب هو الذي لا يوجد في

الوجود والواجب هو الذي لا يوجد في

الوجود والواجب هو الذي لا يوجد في

الوجود والواجب هو الذي لا يوجد في

الوجود والواجب هو الذي لا يوجد في

الوجود والواجب هو الذي لا يوجد في

الوجود والواجب هو الذي لا يوجد في

الوجود والواجب هو الذي لا يوجد في

الوجود والواجب هو الذي لا يوجد في

الوجود والواجب هو الذي لا يوجد في

الوجود والواجب هو الذي لا يوجد في

فتباينان والآفة نقادة كلنا من الجانبين من
 والظاهر ان نقادة
 كتاب

بينما احدهما لا يعتبر التباين الكلي والاشاد

والعموم المطلق والعموم من وجه وذلك لانها

اما ان لا يصدق شي منها على شيء من افرادها

او يصدق على الاقل فحتما متباينان كالاشاد

والجرح وعلى الثاني فاما ان لا يكون بينهما

كل من جانب احدهما او يكون على الاقل فحتما

اعلموا ان من وجه كالحجرات والاشاد على

بعضها البعض

فتباينان

الثاني اما ان يكون السلف الكلي من الجانبين

او جانب واحد فعلى الاول فحتما متباينان كالا

والناظر وعلى الثاني فحتما اعم واضطر كالحجرات

والاشاد فجميع الشاد في الحجرات كطريقين نحو

كل انسان ناطق وكل ناطق انسان وجميع التباين

الى سالبين كطريقين نحو لا يمشي من الاشجار

ولا يمشي من الاشجار فان وجميع العموم والخصو

مطلوب الى موجبة كلية موصوفة بالاشاد وعموما

بعضها البعض

وینقصا لما کذاک من

الاخص نحو كل انسان حيوان وبعض الحيوان ليس
بإنسان ومرجع القوم خصوصا من جهة

موجز جريئة والبنين جريئين نحو بعض النوا

ابيض وعصير الجوان ليس بابيض وعصير الابيض

لَسِيْغِيُوَانٌ وَقَدْ وَنَقِضَ مَا كَذَلِكِ يَعْنِي اَنْ

نقيض المتساويين منساويايكلماصدق عليه

احمد القنبر بن سعد بن علي بن نقيص بن ابراهيم بن محمد بن علي بن ابي طالب

احمد محمد و نواله الصدق مع عبد الرحمن و
 محمد و نواله الصدق مع عبد الرحمن و
 محمد و نواله الصدق مع عبد الرحمن و

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

او من جانب والحمد فاعلم واحضر مطلقاً من

استغفر الله ارتفاع الغيبين فيصلي على النبي

بدون عین الاول استماع اجتماع التقيضين

وهذا يرفع التساوي بين العينين مثلا لو وجد

اللا انا على شيء ولم يبدق عليه الا ناطق لسانه

(Handwritten note in Arabic script)

اهم واحض طر لك بعكس الجبين فقبض الاعم

وَقَدْ نَقِضَ الْأَمْرُ بِمَعْنَى مَا صَدَّقَ عَلَيْهِ نَقِضُ الْأَمْرِ صَدَقَ عَلَيْهِ نَقِضُ الْأَمْرِ
وَلَيْسَ كَمَا صَدَّقَ عَلَيْهِ نَقِضُ الْأَمْرِ
صَدَقَ عَلَيْهِ نَقِضُ الْأَمْرِ

اما الاقل فلازم لو صدق انفيض الام على شئ صدق

نفيض الاخر لصدق مع عين الاخر فيصدق

عين الاخر بدون عين الام ^{بما لا} هو صدق الا

حيوان على شئ بدون الانسان لصدق عليه الانسان ^{لان الانسان}

ومنع هناك صدق الحيوان لا سخالة اجتماع

التفيضين فيصدق الانسان بدون الحيوان ^{لان الانسان}

واما الثاني فلازم بعد ما ثبت ان كلامه فيفيض الام

هو نفيض الاخر لزم ان كل نفيض الاخر نفيض

الاعم

الاعم كان النقيضا متساويا وان فيكون نفيضها

وهما العيان متساويا وان كانا وقد كان العيان

اعم واخر صدق ^{بما لا} والاخر وجهه لزم ان لم يفيض

كل ما من الحيوانين او من جانب واحد صدق ^{فمن وجهه}

تباين جرحي التباين الجرحي هو صدق كل من الطرفين

بدون الاخر في الجملة فان صدقهما معا ان كان بينهما

عزم من وجهه وان لم يفيض فليهما املا ^{لان}

تباين كل التباين الجرحي فيتحقق ضمن العموم من

وجه

هذا هو اللفظ الذي
يستخدم في
المنطق

وفيمن التباين الكلي انما لم ان الامر بالذي ينصها
عموم من وجه قد يكون بين نقيضيهما انهم العموم
وجه كالحياة والايض فان بين نقيضيهما
الا حيوان واللا ايض انهم عموم من وجه وقد يكون
بين نقيضيهما تباين كلي كالحيوان واللا حيوان فان
بينهما عموم من وجه وبين نقيضيهما اعنى اللا
حيوان واللا حيوان مباينة كلية فلهذا قالوا ان
بين نقيضي الاعم والاحص من وجه تباين جزئي لا عموم
من وجه

هذا هو اللفظ الذي
يستخدم في
المنطق
من وجه فقط ولا التباين الكلي فقط
التباين بين اي كان بين نقيضي الاعم والاحص
من وجه مباينة جزئية كذلك بين نقيضي التباينين
تباين جزئي فانه لما صدق كل من النقيضين منع
الاحص صدق كل من النقيضين مع
في صدق كل من النقيضين بدون الاخر في الجملة
وهو التباين الجزئي ثم ان قد يخفى في بعض التباين
الكلي كالمجموع والمعدوم فان بين نقيضيهما

هذا هو اللفظ الذي
يستخدم في
المنطق
من وجه فقط ولا التباين الكلي فقط
التباين بين اي كان بين نقيضي الاعم والاحص
من وجه مباينة جزئية كذلك بين نقيضي التباينين
تباين جزئي فانه لما صدق كل من النقيضين منع
الاحص صدق كل من النقيضين مع
في صدق كل من النقيضين بدون الاخر في الجملة
وهو التباين الجزئي ثم ان قد يخفى في بعض التباين
الكلي كالمجموع والمعدوم فان بين نقيضيهما

وتدقيقه

وما الا موجوده والا مفعول اسمي تبارك علي وقد تحقق

فَيُؤْتِيهِمُ الْعُومَ مِنْ وَجْدِ كَالْأَنْسَانِ وَالْجُرْجَانِ يَتَيْنِ

ولما لا انسان ولا حجر حرم من وجهه فلماذا قالوا

بين غنيسيه ما صبا نيرة و حبيزة حتى صبح في الكحل هذا علم

انضم ان المصنف ذكر في نفسه التباينين ^{وهذين}

الاول فساد الاعتقاد القياسية على تفويض الاعمال

والاقتض من وجه الثاني ان قصور النباين

الجزء من حيا في عجم من حضرة من فرقة تيمور في

15.

وقد بقى لك المال المتبقى من
مئة الاصل من
على التلخيص تصدقوا به الذين ما لهم من
مئة

والنبايا الكلي قبله كره ويزي كذا

وقد يقال جسه يعني ان لفظ الجزئي كما يطلق على

المفهوم الذي يمتنع ان يجوز صدقه على كبريائك كذا

ينطلق على الاخص من ^{وعا} وعلى الاول بقية

الحققة وعيد الثاني بالاصناف والجنس بالمعنى

الثاني اعرضه بالمعنى الاول اذ كان مني حقيقى

فمن سلك حجت مفتوح عام واقبله الموفق

3/28/71

وهو اعلم من

والشيء والامر ولا عكس الجزئي الانساني

فدكون كلما كالانسان بالنسبة الى الحيوان

والن ان شئ قوله هو اعلم على جيب سوال

مفقد كان قائما قال الاضطر على ما علم سابقا

هو الكلي الذي يصدق عليه كل اخر صفة كليا وعلى ان مجموع
لا ولا يصدق هو كليا ذلك الاخر كذا لك
الجزئي الاضافي الانساني لا يلزم ان يكون

كليا فكون جزئيا حقيقيا فتفسير الجزئي

الانسان

الانسان

والكتابات

الاضافي بالاضطر المعنى تفسير الاضطر

فاجاب بقوله وهو اعلم اي الاضطر المذكور

اعلم من اعلم ايضا فهو اعلم يعلم ان الجزئي

لهذا المعنى اعلم من الجزئي الحقيقي فاعلم بيان

الشيء انما هو هذا من قولنا بعضه شائنا

طالب تربية الطليات ابا الطليات التي لها

افراد بحسب نفس الامر في الذهن او في الخارج

مختصة في خمسة انواع واما الطليات الخمسة

فهي

الطليات

الطليات

الطليات

الطليات

الطليات

الطليات

الطليات

الطليات

الطليات

الطليات

الطليات

الطليات

الطليات

الطليات

الطليات

الطليات

التي لا تصدق في حقايقها ولا في مصادرها ولا في نتائجها

بالجانب من غير فرض يقيد به لم الكلي اذا استعمل في

الحقيقة في نفس الامر فاما ان يكون عين حقيقة

تلك الاخرى وهو النوع او جنس حقيقة فاما كان

تمام المشترك بين شيئين متباينين بعضه هو

الحقيقة والآخر الفصل ويقال لهذا النوع الثالث

او خارجا عما يقال له العرفي فاما ان يتفق امر

حقيقة واحد او لا يتفقها الاقل هو الملاحظة

والذي

وهو المقول على الكثرة المختلفة تحقايق في جواب ما هو

فان كان الجواب عن الماهية من

والثاني هو العرض العام فمما دليل الحضان الكلية في

وهو المقدر على المحمول في جواب ما هو

سؤال من مقام الحقيقة فان قصرت المستوعب على كرام

واحد كان السؤال عن تمام الماهية الحقيقة به فيقع

النوع في الجواب ان كان المذكور امر شخصيا في المثال

ان كان المذكور امر شخصيا المولى له التام ان كان المذكور حقيقة

كثيرة وان جمع في السؤال بين امور كان السؤال عن تمام

الماهية المشتركة بين تلك الامور ثم تلك الامور ان كانت

متفقة الحقيقة كان السؤال عن تمام الحقيقة المتفق

المختلف في تلك الامور فيقع النوع ايضا في الجواب وان كانت

مختلفة الحقيقة كان السؤال عن تمام الحقيقة المشتركة

بين تلك الحقايق المختلفة وقد عرفت ان تمام الذي

المتشابهة بين الحقايق المختلفة هو الحقيقة فيقع الجواب في

وهو المقدر على المحمول في جواب ما هو
فان كان الجواب عن الماهية من
والثاني هو العرض العام فمما دليل الحضان الكلية في
وهو المقدر على المحمول في جواب ما هو
سؤال من مقام الحقيقة فان قصرت المستوعب على كرام
واحد كان السؤال عن تمام الماهية الحقيقة به فيقع
النوع في الجواب ان كان المذكور امر شخصيا في المثال
ان كان المذكور امر شخصيا المولى له التام ان كان المذكور حقيقة
كثيرة وان جمع في السؤال بين امور كان السؤال عن تمام
الماهية المشتركة بين تلك الامور ثم تلك الامور ان كانت
متفقة الحقيقة كان السؤال عن تمام الحقيقة المتفق
المختلف في تلك الامور فيقع النوع ايضا في الجواب وان كانت
مختلفة الحقيقة كان السؤال عن تمام الحقيقة المشتركة
بين تلك الحقايق المختلفة وقد عرفت ان تمام الذي
المتشابهة بين الحقايق المختلفة هو الحقيقة فيقع الجواب في

وهو المقدر على المحمول في جواب ما هو
فان كان الجواب عن الماهية من
والثاني هو العرض العام فمما دليل الحضان الكلية في
وهو المقدر على المحمول في جواب ما هو
سؤال من مقام الحقيقة فان قصرت المستوعب على كرام
واحد كان السؤال عن تمام الماهية الحقيقة به فيقع
النوع في الجواب ان كان المذكور امر شخصيا في المثال
ان كان المذكور امر شخصيا المولى له التام ان كان المذكور حقيقة
كثيرة وان جمع في السؤال بين امور كان السؤال عن تمام
الماهية المشتركة بين تلك الامور ثم تلك الامور ان كانت
متفقة الحقيقة كان السؤال عن تمام الحقيقة المتفق
المختلف في تلك الامور فيقع النوع ايضا في الجواب وان كانت
مختلفة الحقيقة كان السؤال عن تمام الحقيقة المشتركة
بين تلك الحقايق المختلفة وقد عرفت ان تمام الذي
المتشابهة بين الحقايق المختلفة هو الحقيقة فيقع الجواب في

وعن بعض المسالك كان جواب عنهما وعن الكل قريبا
كالحيوان ولا يبعد كل الجسم الثاني الثاني النوع وهو
المفول على الكثرة المتفق من

الجواب فالجواب بان يقع جوابا عن الماهية وعن بعض
الحقايق المختلفة لها المشاكلة اياها في ذلك الجنس فانما يكون
مع ذلك جوابا عن الماهية وعن كل واحد من الماهيات
المختلفة المشاكلة لها في ذلك الجنس فالجواب في كل واحد من

حيث يقع جوابا بالسؤال عن الانسان وعن كل ما يشابهه
في الماهية الحيوانية وان لم يقع جوابا بالشمول عن الما
هية وعن كل ما يشابهه في ذلك الجنس فبعبارة الجسم
حيث يقع جوابا عن الشمول بالانسان والجموع ولا
يقع جوابا بالشمول بالانسان والجموع والفرق مثلا

على الماهية اياي المقول في جواب ما هو فلا يكون الاكباد
لاجهت انما لما عتبه كثر ضيا فالشخص والصف كما
لروي مثلا خارجا عن مضمون النوع الاضافي اياها يكون
اما انما حقيقيا منه وانما تحتها الجنس كالاشياء تحت

الحيوان والجموع والفرق مثلا
والاشياء تحتها
والاشياء تحتها
والاشياء تحتها

الحقيقة في جواب ما هو وقد يقال على الماهية المقول
عليها وعلى غيرهما الحيوان في جواب ما هو والخص بالاسم
الاضافي كالاول بالحق في زيد بما عوم من وجهه صادقا على
الانسان وتعارفهما للحيوان والنقطة من

الحيوان واما اجابا منه بان تحت جنس كالحق في

تحت الجسم الثاني في الاقل تصادق النوع الحقيقي

والاضافي في الثاني في الثاني بوجد الانسان في بدون

الحقيقي ويموزان في حق الحقيقي بل قد لا ينفي فيها

اذا كان النوع بسيط الاجز فلم حتى يكون جنسا له وقد

لا مثل النقطة وفيه مناقضة وبالملة ينفيها في العموم من

والنقطة النقطة من الخط والمخط من السطح

والسطح من الجسم فالسطح غير متضمن للعنق

السطح غير متضمن في العنق فالعنق والنقطة غير متضمن

في الطول والعرض والعنق هي من لا يقبل القسمة اصلا

واذا لم يقبل القسمة اصلا لم يكن لها جزء فلا يكون لها

جنس وفيه نظر فان هذا يدل على ان لا جزء لها في ذلك

والجنس ليس من خارجا بل من انفس الاشياء العقلية

والاشياء العقلية

والاشياء العقلية

والاشياء العقلية

والاشياء العقلية

والاشياء العقلية

والاشياء العقلية

والاشياء العقلية

والاشياء العقلية

والاشياء العقلية

والاشياء العقلية

والاشياء العقلية

والاشياء العقلية

والاشياء العقلية

الاجناس قد ترتب متصاعدا الى العالي وليتم جنس
 الاجناس والافانواع متنازلة الى السافل ويتم نوع الانواع
 وما بينهما متوسطات الثالث الفصل
 فماذا ان يكون للنقطة جنس عظيم وهو جنسها وان لم يكن
 لها جزء في الخارج **فرد** متصاعدا بان يكون المتصاعدا
 الاعلى وذلك لان جنس الجنس يكون اعم من الجنس وهكذا
 الجنس الذي لا جنس له ففوقه وهو العالي وجنس الاجناس
 كالمجهر **فرد** متنازلة بان يكون التنازل من عام الى خاص
 وذلك لان نوع النوع يكون اخص من النوع وهكذا الى
 ان ينتهي الى نوع لا نوع فخصه وهو السافل ونوع الانواع
 كالانسان **فرد** وما بينهما متوسطات اي ما بين العالي
 والسافل سلسلتي الانواع والاجناس يمتد متوسطا
 واما بين الجنس العالي وجنس السافل اجناس متوسطة
 وما بين النوع العالي والنوع السافل انواع متوسطة هذا
 ان مع الصغير الى مجر العالي والتنازل وان عاد الى
 جنس العالي والنوع السافل المذكورين مرجعا كان المقياس
 المتماثل

وهو المقول على الشيء في جواب اي سئلي هو في ذاته
 فان يتوجه عن المشاركين في الجنس القريب
 ان ما بين جنس العالي والنوع السافل متوسطا **فرد**
 جنس متوسط فقط كالنوع العالي او نوع متوسط فقط
 كالجنس السافل او جنس متوسط ونوع متوسط وما
 يطلبه الثاني ثم اعلم اننا لم نعرض للجنس المقبول في
 الفهم اما لان الكلام في جنس يتبع والمفرد ليس واحدا
 في سلسلة الترتيب وانما لعدم تحقق وجودها **فرد**
 اي شيء في ذاته اعلم ان كلمة اي موجودة لطلبها
 مما يميز الشيء عما يشبهه فاما ان يضاف اليه الكلمة مثلا
 اذا اظهرت مجازا في الجسد والهيئت انما هي ان لم يكن
 في انهم هل هو انسان او غير او غيرهما تقول اي حيوان
 هذا اقباب بما يخصه ويميزه عن مشابهه كانه في الحيوان
 انما عرفنا هذا فتقول اذا قلنا الانسان انما هو
 شواذ ان كان المظهر انما هو انما هي الانسان **فرد**
 انما هي الانسان

هذا هو المقول على الشيء في جواب اي سئلي هو في ذاته
 فان يتوجه عن المشاركين في الجنس القريب
 ان ما بين جنس العالي والنوع السافل متوسطا **فرد**
 جنس متوسط فقط كالنوع العالي او نوع متوسط فقط
 كالجنس السافل او جنس متوسط ونوع متوسط وما
 يطلبه الثاني ثم اعلم اننا لم نعرض للجنس المقبول في
 الفهم اما لان الكلام في جنس يتبع والمفرد ليس واحدا
 في سلسلة الترتيب وانما لعدم تحقق وجودها **فرد**
 اي شيء في ذاته اعلم ان كلمة اي موجودة لطلبها
 مما يميز الشيء عما يشبهه فاما ان يضاف اليه الكلمة مثلا
 اذا اظهرت مجازا في الجسد والهيئت انما هي ان لم يكن
 في انهم هل هو انسان او غير او غيرهما تقول اي حيوان
 هذا اقباب بما يخصه ويميزه عن مشابهه كانه في الحيوان
 انما عرفنا هذا فتقول اذا قلنا الانسان انما هو
 شواذ ان كان المظهر انما هو انما هي الانسان **فرد**
 انما هي الانسان

قفا شاد كذا في الشبهة فيجب ان يجاب على بان حيوان ناطق كما صح
 ان يجاب بان ناطق فيلزم محذور وقع الحد في جواب
 اي شيء هو في ذاته وليس يلزم ان لا يكون تعريف الفصل
 مانعا لصدق على الحد وهذا ما استشكله الامام الرازي
 في هذا المقام واجاب صاحب الماخذ بان معنى اي شيء
 وكان بحسب اللغة تلك الميزة من غير ان يبالغ التعديل
 اصلها على انه يطلب غير لا يكون معقولا في جواب
 ما هو هذا الجزء الحد والحسن لغيره والحقق الطوسي
 قدس سره حرر معنا مبيك اضيق وايضا هو ان
 لا ينشأ من الفصل الا بعد ان تعلم ان الشيء جنسا
 بناء على ان ما لا جنس له لا فصل له واذا علمنا الشيء
 بالجنس فطلب ما يميزه عن المساو كات في ذلك
 الجنس فنقول الانسان اي حيوان هو في ذاته ففريق
 الحيوان

فترى ان لا يعبدوا وانفسهم الى ما ينبغي فقوموا الى ما ينبغي
 عندهم ففسر
 الجواب بالناطق لا غير فكل شيء في التعريف كناية عن
 الجنس المعلوم الذي يطلب ما يميز الشيء عن مساو كاته
 في ذلك الجنس في ندفع الاشكال هذا فيه وفرض
 كما ناطق بالنسبة الى الانسان حيث يتميز عن المساو كاته
 في جنس القريب وهو الحيوان فوعيد كالحسن
 بالنسبة الى الانسان حيث يتميز عن المساو كاته في جنس
 القريب وهو الحيوان الثاني واذا نسبنا الفصل
 له نسبة الى الماهية التي هو فصل مبرها ونسبة الى
 الجنس الذي يتميز الماهية عن غيره من بين افرادها فهو لا
 اعتبار الاطلاق اي مقدر لان جزء الماهية وحصلها والمهم في الفصل
 وبالا اعتبار الثاني فيسمى مقصدا لان ما يقتضيه الفصل
 الجنس وجوه الفصل فاما وعد ما يحصل فاما احسن
 كما ينبغي ففهم الميوافاة الى الحيوان الناطق والحيوان

في قوله
 الناطق
 الحيوان
 الناطق
 الحيوان
 الناطق
 الحيوان
 الناطق
 الحيوان

منها ان يمتنع ان يكون الشيء لازما بالنظر في الماهية او الوجود بين يلزم
نقصه من تصور الماهية او من تصور الماهية بالذات ومن غير ذلك

الذي هو عيني لا فاره اما لازم واما مفارق اذا لا يج
اما ان يتجلى التماثل بين مع وجوده او لا فاقوله هو
اللازم والثاني هو الثاني ثم اللازم ينقسم بنسبتين
احدهما ان لازم الشيء اما لازم له بالنظر في نفسه
مع قطع النظر عن خصوص وجوده في الخارج او لا
وهذا ان يكون هذا الشيء عينا كما تحق في الذهن
ان في الخارج كان هذا اللازم تابعا له واما لازم له بالنظر
في وجوده اي المحصور في وجوده الخارجي والذهني
فهذا القسم بالحقيقة فتمت فاقسام اللازم بهذا
ثلاثة للازم الماهية كزوجية الاربعة ولازم الوجود
الخارجي كحرف الزاوية ولازم الوجود الذهني كحرف
الاحضان كقبة وهذا القسم يسمى معنويا تابعا لثانيه والثاني
اذا اللازم اما بين او غير بين والبين له معنيان احدهما

اللازم
الذي هو عيني لا فاره

وهو

وم كالمين م
البين بالمعنى
بالاين بضمون

من تصور الماهية
البين وهو اللازم الذي يلزم من تصور مع تصور الماهية
والنسبة بينه وبين الماهية كزوجية الاربعة والزوجة

الاخر وهو غير البين هو
حده مع تصور الماهية

نوم كالمين م
البين بالمعنى
بالاين بضمون
اللازم
الذي هو عيني لا فاره

فان العقل لا يجد
مع تصور الماهية

منها ان يمتنع ان يكون الشيء لازما بالنظر في الماهية او الوجود بين يلزم
نقصه من تصور الماهية او من تصور الماهية بالذات ومن غير ذلك

بجلاف ولا فعرض مفارق يدوم او غير ذلك

اللازم الذي يلزم بصورة من صور الملزوم كاللزم
 صورة المخرج من صور المعنى وهذا يقال له البيت بالمعنى
 الاضيق ومعنى البيت هو اللازم الذي يلزم بصورة
 من صور الملزوم كالكتابة بالعقود الاثنان الثاني من معني
 البيت وهو اللازم الذي يلزم من صورته مع صورة الملزوم
 والنسبة بين البيت والجزء بالزوم كزوجية الاربعية والزوجية
 ونسبة الزوجية البهاجيم جزأيا بان الزوجية لا تفرق لها
 وذلك يقال له البيت بالمعنى الاعم ومعنى البيت هو
 اللازم الذي لا يلزم من صورته مع صورة الملزوم و
 النسبة بينهما الخرج بالزوم كالحديث والعالم فصدق القسيم
 الثاني بالحقيقة تقسيم الان ان القسمين هما سلطين
 على كل تقدير اما قسمتان بالبيت وغير البيت
 بدوم كحركة الفلك فانها دامة للفلك وان لم يمتنع

فان المعنى بعد
 مع صورته

فان المعنى بعد
 مع صورته

منها ان اشنع انشا كالمعنى
 صورة من صور المعنى
 الذي هو معنى
 اما ان يستعمل
 الاول والثاني
 احدهما ان يكون
 مع قطع النظر عن حضور وجوده في الخارج او في الذن
 وذلك بان كل واحد من هذين قد خفي في الذن
 ان في الخارج كما
 الى وجوده
 فهذا البيت
 ثلثه
 الخارج كالمعنى
 الاثنان كلية وهذا القسم
 ان اللازم اما بيت او غير بيت والبيت له معنيان احدهما
 اللازم

في الخارج
 كالمعنى
 الى وجوده
 فهذا البيت
 ثلثه
 الخارج كالمعنى
 الاثنان كلية وهذا القسم
 ان اللازم اما بيت او غير بيت والبيت له معنيان احدهما
 اللازم

بسرعة أو بطء خاتمة مفهوم الكل في كلتا منطقتنا ومعلوم من
طبيعتنا والمجموع عقليا وكذا أنواع الخمسة

انفكاكها بالنظر الخ **انتهى** بسرعة كمنه الخ **وصفة**
الوجيل **أ** أو بطء كالتأنيب **ق** مفهوم الكل
اي ما يطلق عليه لفظ الكل يعني المفهوم الذي لا يتبع
فرض مدقة على كبرين فبني طينا منطقيا لان المنطق
يقصد من الكل هذا المعنى **ق** ومعلوم انهما صديق عليه
هذا المفهوم كالانسان والحيوان يعني طبيعتنا الوحدة
في الطابع يعني في الخارج على ما يجتمع والمجموع المركب
من هذه المعروضات كالانسان والكل والحيوان والكل
يعني طلبا عقليا اذ لا وجود له الا في العقل **ق** وكذا
الانواع الخمسة يعني ان الكل يكون منطقيا وطبيعتا
وعقليا كذلك لانواع الخمسة للكل يعني الجنس والنوع
والفعل والخاصة والعرض العام يجري في كل منها هذه
الاعتبارات الثلاث مثل مفهوم النوع اعني الكل
المعول

والحق وجود الطبيعة بعينه وجود الشيء **ق** فضل
صحة الشيء ما يقال عليه **ق**

المعول على كبرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو
بقي نوعا منطقيا ومعلومه كالانسان والعرض
نوعا طبيعتا ومجموع العناصر والمعروضات كالانسان النوع
نوعا عقليا وعلى هذا الجاهل الجاهل بل الاعتبارات
الثلاث يجري في الجزئي ايضا فاننا اذا قلنا ان يد جري في
الجزئي اعني ما يتبع فرض مدقة على كبرين فبني طينا
منطقيا ومعلومه ان هذا النوع لا يصح جزئيا طبيعتا والمجموع
اعني في الجزئي فبني جزئيا عقليا **ق** والحق وجود
الطبيعي بمعنى وجوده انما يصح لا ينبغي ان يثبت في ان
الكل المنطقي غير موجود في الخارج فان الطبيعة انما تعرض
للفرض العقل والادراك من المعقول الثانية وكذا لا ينبغي
ان الكل العقلي غير موجود في الخارج فان انتفاء الجزئيات
انتفاء الكل وانما النزاع في ان الطبيعي كالانسان من
الاعتبارات الثلاث لانها لا تثبت العقل والادراك غير مدقة عليها

هذا النوع من الكلام هو الذي لا يثبت في الخارج بل هو منطقي
فان الطبيعة انما تعرض للفرض العقل والادراك من المعقول الثانية
وكذا لا ينبغي ان الكل العقلي غير موجود في الخارج فان انتفاء
الجزئيات انتفاء الكل وانما النزاع في ان الطبيعي كالانسان من
الاعتبارات الثلاث لانها لا تثبت العقل والادراك غير مدقة عليها

بالفصل القريب حد وبالحقيقة وسمها كان
مع الجنس القريب فنام والانتفاء
ولم يضر والقرين التام
ولما وبقى انتفاء والظهور
بالفصل القريب
لا بد ان يثبت على ان يثبت المعرفة وديا وبع بناء على
ما سبق من اشتراط المساواة ضد الامر ان كان ذاتيا كان
مساويا فربما وان كان عرضيا كان خاصا لا محالة فلهذا
الاول المعرفة بمعنى حد وعلى الثاني ربما في كل منهما
ان يثبت على الجنس القريب فبني حد انما على الجنس القريب
او كان هناك فصل قريبا وصد او خاصا وصد
حد انما وصد انما هذا يحصل من عدم او في الخارج
كأنه لا يصدق مقام **ق** ولم يعتبر في تعريف العام فالقول
من التعريف انما الاطلاق على كنه التعريف او امتياز من
جميع ما عداه والعرض العام لا يصدق شيئا منهما فلذا لم
يعتبر في مقام التعريف والتم ان يصدق من ذلك انه
لا يثبت انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما

هذا النوع من الكلام هو الذي لا يثبت في الخارج بل هو منطقي
فان الطبيعة انما تعرض للفرض العقل والادراك من المعقول الثانية
وكذا لا ينبغي ان الكل العقلي غير موجود في الخارج فان انتفاء
الجزئيات انتفاء الكل وانما النزاع في ان الطبيعي كالانسان من
الاعتبارات الثلاث لانها لا تثبت العقل والادراك غير مدقة عليها

وتد ايجاز في الناقص ان يكون اعم كاللفظ في هو ما يقصد به نفس
فان كان الحكم مما يثبت شيئا في نفسه او في غيره فلهذا
عرض عام للعرض كان المجموع يخصه كغيره لانها كانت
مستقيم القائمة وتعريفها انما في الظاهر الاول ولو صدق
تعريفها من مركبة معينة عند عدم كل شيء ببعض المتأخرين
وقد اجتزأنا من هذا الشان الى ما اجازة للتعريف
حيث حققوا ان يثبت التعريف بالذات لا اعم كغيره بالاشياء
فيكون ربما انما في قولنا التعريف بالعرضي الا انما
كغيره الحيوان بالضايق لكن لم يعتبر في تعريفه
لا في وهو غير انما املا **ق** كاللفظ اي كاي شيء التعريف
اللفظي ان يكون اعم كقولنا سعد ان يثبت **ق** تفسيره واول
اللفظ اي ضمن معنى اللفظ من بين المعاني الخروقة في الخارج
فليس فيه تحصيل محمول من معلوم كافي المعرفة الحقيقي
فانهم **ق** قولنا التعريف عرف هذا الفن يقال للمركب سواء
كان مركبا معقولا او مطلقا فالقول في انما في التعريف

هذا النوع من الكلام هو الذي لا يثبت في الخارج بل هو منطقي
فان الطبيعة انما تعرض للفرض العقل والادراك من المعقول الثانية
وكذا لا ينبغي ان الكل العقلي غير موجود في الخارج فان انتفاء
الجزئيات انتفاء الكل وانما النزاع في ان الطبيعي كالانسان من
الاعتبارات الثلاث لانها لا تثبت العقل والادراك غير مدقة عليها

معرف الشيء مما يقال عليه لا فائدة تصور في المشرط
ان يكون مساويا واحدا فلا يقع بالاعم من الاخصر
هو ان الذي لا يمتنع ان يكون العقل كل هو موجود
في الخارج بوجود افراد ام لا بل ليس بوجوده في الاعم
والاولى من ذلك هو وجوده في الخارج والمثاني في ذلك
المثاني ومنهم من قال الحق هو الثاني وذلك
لوجوده في الخارج في بعض افراد الاعم تصان في
الواحد بالصفات المتضادة بوجوده في الواحد
الاكثر المتعددة في حق وجوده الطبيعي هو ان افراد
موجودة في حقها مثل وتحقيق الحق في حاشي الخريف فيعرف
انها بعد فراغ من بيان ما يجب منه المعرف شرع
في البحث عنه وقد علم ان المقصود بالذات في هذا الفن
هو البحث عنه وعن الحق وعرفته بانها ما جعل على الشيء
اي على المعرف ليعرف هذا الشيء اما كيف
يوجد تبارك من جميع ما عداه وهذا المميز ان يكون له

هذا هو المقصود بالذات في هذا الفن
هو البحث عنه وعن الحق وعرفته بانها ما جعل على الشيء
اي على المعرف ليعرف هذا الشيء اما كيف
يوجد تبارك من جميع ما عداه وهذا المميز ان يكون له

والمساوي معرفته والاخي والتعريف من

لان الاعم لا يفيد شيئا من ان الحيوان في تعريفه
فان الحيوان ليس كونه الانسان لان حقيقة الانسان
هو الحيوان مع الناطق وانما لا يميز الانسان عن جميع
لان بعض الحيوان هو العنبر وكذا الحال في تعريفه من وجوده
وانما الاعم لا يفيد شيئا من ان يفيد تصور
الاعم بالكنة او بغيره تبارك عداه كما ان الصفات لا تميز
بانه مساوي لاطق خلد ضرورت في حق الحيوان باحد
الوجهين لكن لما كان الاخصر اقل وجوده اقل العقل و
اخصر في نظره واثان العرف ان يكون اعرف من المعرف
لم يجز ان يكون اخصر منه وقد علم من تعريف المعرف بالكل
على الحقيقة انه لا يجوز ان يكون سائلا للمعرف فنعين ان يكون
سائلا للمعرف بل يجب ان يكون اعرف من المعرف في نظر
العقل لانه مساوي موصول له تصور وجوده في المعرف

هذا هو المقصود بالذات في هذا الفن
هو البحث عنه وعن الحق وعرفته بانها ما جعل على الشيء
اي على المعرف ليعرف هذا الشيء اما كيف
يوجد تبارك من جميع ما عداه وهذا المميز ان يكون له

هذا هو المقصود بالذات في هذا الفن
هو البحث عنه وعن الحق وعرفته بانها ما جعل على الشيء
اي على المعرف ليعرف هذا الشيء اما كيف
يوجد تبارك من جميع ما عداه وهذا المميز ان يكون له

مقدما ما اثنى ثانيا وتوضيح ان كان
شخصا او موصوفا وكان نفس الحقيقة فطبيعة
كنهه افراده كلا او بعضا فموصوفا كلمة او جزئية كما ان البيان
في الحقيقة فطبيعة ثانيا في طبيعة شغلة واقم ان من الصفات
في الحقيقة فطبيعة ثانيا في طبيعة شغلة واقم ان من الصفات
والاثبات واما حصر الشريطة في المنفعة والمنفعة فاما
سنفر لا **مقدما** ليقدم في الذكر ثانيا لتوضيح الجزء
الاول **في** والموضوع هذا تقسيم للحقيقة الكلية
الموضوع وهذا الموضوع في تسمية الاقسام بحال الموضوع
وهو تسمي ما موضوعه شخص شخصته وعلى هذا التسمية
وحصل التقسيم ان الموضوع اما جزئي حقيقي كقولنا
هذا انسان او كلي على الثاني فاما ان يكون الحكم على نفس
حقيقة هذا الكلي فطبيعتها او على افرادها وعلى الثاني
فاما ان يبين كنهه الافراد الحكم عليها بان يبين ان
الحكم على ثانيا او على بعضا او لا يبين ذلك بل على
فالاول حقيقي والثاني طبيعي والثالث موصوفا والاول

هذا هو المقصود بالذات في هذا الفن
هو البحث عنه وعن الحق وعرفته بانها ما جعل على الشيء
اي على المعرف ليعرف هذا الشيء اما كيف
يوجد تبارك من جميع ما عداه وهذا المميز ان يكون له

حتى سور اول الفهامة وتلازم للمعرفة من

منه فمعرفة الموصوفا ان يبين فيها ان الحكم على كل افراد
الموضوع فكلية وان يبين ان الحكم على بعض افرادها
فجزئية وكل منهما اما موجبة او سالبة ولا بد في كل
من تلك المحصورات الاربعة من امر يبين كنهه افراد
الموضوع وحيث كانت الامور حلا اذا كان سور البلاد
محيط به كذا ان هذا الامر محيط بما يحكم عليه من افراد
الموضوع فصور الموضوع الكلية من سور اول الفهامة
وما يفيد منها من اي لغة كانت وسور الموضوع الجزئية
هو عينه والحد وما يفيد وما عداها وسور السالبة الجزئية
لا شيء ولا واحد وتلازمها وسور السالبة الجزئية
ليس بعض بعض ليس وليس كل وما عداها
وتلازم الجزئية اعلم ان القضايا المعينة في العلوم
المحصورات الاربعة لا غير ذلك لان المصطلح الجزئية

هذا هو المقصود بالذات في هذا الفن
هو البحث عنه وعن الحق وعرفته بانها ما جعل على الشيء
اي على المعرف ليعرف هذا الشيء اما كيف
يوجد تبارك من جميع ما عداه وهذا المميز ان يكون له

هذا هو المقصود بالذات في هذا الفن
هو البحث عنه وعن الحق وعرفته بانها ما جعل على الشيء
اي على المعرف ليعرف هذا الشيء اما كيف
يوجد تبارك من جميع ما عداه وهذا المميز ان يكون له

او سالبة وتسمى المحكوم عليه موضوعا والمحكوم به محمولا
والدال على النسبة رابطته واذا استعير لها هو والآخر
المعتقولة والمعتقولة قوله الصدق هو المطابقة للعقل والصدق
هو المطابقة له وهذا المعنى لا يتوقف معرفته على معرفة الخبر
والقضية فلا دور في موضوعه لانه وضع وعين ليحكم عليه
قوله محمولة لانه لم يجعل محمولا لموضوعه **قوله** والدال على
النسبة الى اللفظ المذكور في القضية للمعتقولة الذي يدل
على النسبة الحكيمة بمعنى رابطته فتمينه الدال باسم المدلول
فان الرابطه حقيقة هو النسبة الحكيمة وفي قوله والدال
على النسبة اسادة الى ان الرابطه اداة للدال لمعا على المستر
التي هي معنى حرفي غير مستعمل واعلم ان الرابطه قد يذكر
في القضية وقد يحذف والنسبة تسمى اللفظ بمعنى لادبته
وعلى الثاني ثابته وقد استعير لها هو اعلم ان الرابطه
تنقسم الى زمانية تدل على اقتران النسبة الحكيمة بصدق اللفظ
الثلاثة وغير زمانية بخلاف ذلك وذكر الفارابي ان
الحكمة

هذا هو الموضوع
والنسبة هي الرابطه
والدال على النسبة
هو اللفظ المذكور
في القضية
والصدق هو المطابقة
للعقل والصدق هو
المطابقة له
هذا المعنى لا يتوقف
معرفته على معرفة
الخبر والقضية فلا
دور في موضوعه
لانه وضع وعين
ليحكم عليه

ولا بد في الوجبة من وجود الموضوع محققا او غير المحقق
ومقدرا او حقيقيا او ذهنا فلهذا قلنا في النسبة
مقدرا فان ادخلنا صدق الحكم على الموضوع
في الجملة صدق على بعض افراده وبالعكس فالخطأ عند
مختل الجزئية والنسبة لا يثبت عنها خصوصيات
فانما يثبت في معرفة الجزئيات لتغيرها وعدم ثباتها
بل انما يثبت عنها في ضمن المحصورات التي يحكم فيها
على الاشياء ارجالا والطبيعة لا يثبت عنها العلم
اصلا فان الطبايع الكلية من حيث نفس مفهومها
كلها موضوع الطبيعة لا من حيث محققها في ضمن
الاشخاص غير موجودة في الخارج فلا طاعة في معرفة
احوالها فاحصر اعتنا بالمعتبرة في المحصورات الاربع
قوله ولا بد في الوجبة اي في صدقها وذلك لان
الحكم في الوجبة بثبوت شئ لشيء وثبوت شئ
لشيء في ثبوت الثبوت له اعني الموضوع وانما يثبت
هذا في النسبة الحكيمة

هذا هو الموضوع
والنسبة هي الرابطه
والدال على النسبة
هو اللفظ المذكور
في القضية
والصدق هو المطابقة
للعقل والصدق هو
المطابقة له
هذا المعنى لا يتوقف
معرفته على معرفة
الخبر والقضية فلا
دور في موضوعه
لانه وضع وعين
ليحكم عليه

فشرطية وتسمى الجزاء الاول

الحكمة الفلسفية لما نقلت من اللغة اليونانية الى العربية
وحدا العلوم ان الرابطه الزمانية في اللغة العربية في الافعال
الناضبة ولكن لم يجدوا في تلك اللغة لفظا غير
زمانية يقوم مقام است في الفارسية واسمين في اليونانية
فاستعاروا الرابطه الغير الزمانية لفظا هو في آخرها
مع كونهما في الاصل اسماء لا ادوات فلهذا ما استاد اليه
اسم بوليه وقد استعير لها هو وقد يذكر للرابطه الغير
الزمانية اسماء مشتقة من الافعال الناضبة نحو كانت
موجود في قولنا زيد كاش فاصلا واو ميم من موجودا
قوله والافشرطية اي وان لم يكن الحكم بثبوت شئ
الشيء او نفيه عنه فالقضية شرطية سواء كان الحكم
بثبوت شئ شرط على ثبوت شئ اخر او نفي ذلك الشئ او
لثباته او نفي النسبة او سلب تلك الثبوتات فالافشرطية

هذا هو الموضوع
والنسبة هي الرابطه
والدال على النسبة
هو اللفظ المذكور
في القضية
والصدق هو المطابقة
للعقل والصدق هو
المطابقة له
هذا المعنى لا يتوقف
معرفته على معرفة
الخبر والقضية فلا
دور في موضوعه
لانه وضع وعين
ليحكم عليه

هذا هو الموضوع
والنسبة هي الرابطه
والدال على النسبة
هو اللفظ المذكور
في القضية
والصدق هو المطابقة
للعقل والصدق هو
المطابقة له
هذا المعنى لا يتوقف
معرفته على معرفة
الخبر والقضية فلا
دور في موضوعه
لانه وضع وعين
ليحكم عليه

هذا الحكم اذا كان الموضوع محققا موجودا اما
الخارج ان كان الحكم بثبوت الحكم الجعلي له انما
او في الذهن كالتقدير انما القضا بالجملة للمعتبرة باعتبار
وجود موضوعها في الخارج لانه الحكم فيها املا
الموضوع الموجود في الخارج محققا نحو كل انسان حيوان
بمعنى ان كل انسان موجود في الخارج حيوان في الخارج
واما على الموضوع الموجود في الخارج مقدرا نحو كل انسان
حيوان بمعنى ان كل ما يوجد في الخارج كان انسانا
فهو على تقدير وجوده حيوان وهذا هو المقدر
انما اعتبر في الافراد الممكنة لا المتعقبات كقوله لا
ويشرب الباري وما على الموضوع الموجود في الذهن
بمعنى ان كل ما يوجد في
العقل وغيره العقل ثبوت الباري فهو موضوع

هذا هو الموضوع
والنسبة هي الرابطه
والدال على النسبة
هو اللفظ المذكور
في القضية
والصدق هو المطابقة
للعقل والصدق هو
المطابقة له
هذا المعنى لا يتوقف
معرفته على معرفة
الخبر والقضية فلا
دور في موضوعه
لانه وضع وعين
ليحكم عليه

وقد جعل حرف السلب جزء من جزء ففسمه معدولة وقد
 تفرغ بكيفية النسبة فوجهه وما به البيان كذا
 في الذهن بالاشتغال وهذا مما اعتبره في الموضوعات
 التي ليست لها اقوال فكلية التحقيق في الخارج وقد
 يجعل حرف السلب كلا فليس في غيرهما ما يضافا
 في معنى السلب من جزاء من الموضوع فقط أو
 من المحل فقط أو من كليهما فالقضية على الأقل هي معدولة
 الموضوع أو على الثاني معدولة المحل وعلى الثالث معدولة
 الطرفين معدولة لأن حرف السلب موضوع السلب
 النسبة فاد استعمل في هذا المعنى كان معدولا من حيث
 الاسمي فثبتت القضية التي هذا حرف جزء من جزء
 معدولة فسمية لكل باسم الجزء والقضية التي يكون
 حرف السلب جزء من طرفها فهي قضية **كيفية**
 النسبة الخ نسبة المحل إلى الموضوع سواء كانت قضية
 أو سمية تكون لا محالة **كيفية** في نفس الامر والعرف
 كليمه

فان كان الحكم فيها ضرورة النسبة مادام ذات الموضوع موجودة
 فضرورة مطلقة او مادام وصفه نفس وطعامه اذ في وقت معين
 بكيفية مثل الضرورة والادام والامكان الاستماع غير
 ذلك فذلك الكيفية الواقعة في نفس الامر فهي مادة
 القضية فقد صرح في القضية بان تلك النسبة **كيفية**
 كقضية الامر بكيفية كذا فالقضية هي قضية موجبة في نفس
 وقد لا يعرف بذلك فسمى القضية مطلقة واللفظ
 الدال عليها في القضية المعنوية في الصورة العقلية
 الدالة عليها في القضية المعنوية فسمى حصة القضية
 فان طاعة طبيعة المادة صدقت القضية كقولنا الانسان
 حيوان بالضرورة والاكاذيب كقولنا كل انسان بحرارة
و فان كان الحكم فيها ضرورة النسبة الخ اي قد
 يكون الحكم في القضية الموجبة بان النسبة السميكية
 او السميكية ضرورة اي متغيرا لا تفكك عن الموضوع
 على اعداد غير واجب الاقوالها ضرورة مادام ذات

او غير معين فذلك ضرورة مطلقة

الموضوع موجودة كل انسان حيوان بالضرورة ولا شيء
 من الانسان بحر بالضرورة فسمى القضية ضرورة
 مطلقة لانها لها على الضرورة وعدم تقييد النسبة
 بالوصف او الوقت الثاني انها ضرورة مادام الوصف
 العنوي ثابتا لذات الموضوع بحيث كل كانت مخزن
 الاصابع بالضرورة مادام كانتا ولا شيء من الاصابع
 الاصابع بالضرورة مادام كانتا فسمى ضرورة مطلقة
 خاصة لاشراط الضرورة بالوصف العنوي وكون هذه
 القضية اهم من المشروطة الخاصة كاسيحي والثالث
 انها ضرورة في وقت معين نحو كل من خفف بالضرورة
 وقت صياولة الامم يتبر ويبر النفس ولا شيء من
 التمر يخفف بالضرورة وقت التبرع فسمى قضية
 مطلقة لتقييد الضرورة بالوقت وعدم تقييد القضية
 بالادام

او بدواهما مادام الذات فدائمة مطلقة او مادام الوصف
 تعريفها متروكة او غير متروكة فذلك ضرورة مطلقة

بالادام الرابع انها ضرورة في وقت من الاوقات
 كقولنا كل انسان صنف بالضرورة وقاما ولا شيء
 صنف بتقسيم الضرورة وقاما فسمى ضرورة مطلقة
 لكون وقت الضرورة فيها متغيرا اي غير معين وعدم
 تقييد القضية بالادام **و** فدائمة مطلقة والفرق
 بين الضرورة والادام ان الضرورة هي استحالة انفكك
 شيء عن شيء والادام عدم انفكك عن شيء وان لم يكن
 مستحيلا كادام الحركة للفلان ثم الادام لعني عدم
 النسبة الا بواجبه او التيقن عن الموضوع اما ذاتية
 او سميكية فان كان الحكم في الموجبة بالادام الذاتي
 اي بعدم انفكك النسبة عن الموضوع مادام ذات الموضوع
 موجودة سميت القضية دائمة لانها لها على الادام و
 مطلقة لعدم تقييد الادام بالوصف العنوي وان كان

او يفعلها اطلاقاً عامة او بعدم ضرورة خلافا
فممكنة عامة

هذا هو المقصود من قوله
او يفعلها اطلاقاً عامة
او بعدم ضرورة خلافا
فممكنة عامة

الحكم بالادوام الوصفى اي بعدم انفكاك النسبة عن ذات
الموضوع مادام الوصفى العنقائى ثابتاً لتلك الذات
سعت عرفت ان اهل العرف يسمون هذا المعنى
من القضية السالبة من الوجهة اية عند الاطلاق
فاذا قيل كل كاتب محرر لا صانع فهو ان هذا الحكم
ثابت مادام كاتباً وعامة لكونها اعم من العرفية الخاصة
التي سيجي ذكرها **او** يفعلها اي يتحقق النسبة
فالمطلقة العامة هي التي حكم فيها بكون النسبة محققة
بالفعل اي في الاحاد لان شرط تقيدها اما بالمطلقة
لان هذا هو المقصود من القضية عند اطلاقها وعدم
تقيدها بالضرورة والادام او غير ذلك من الجهات
واما بالعامه تكون اعم من الوجودية والعدمية والا
ضرورة على ما سيجي **او** بعدم ضرورة **او**
اذا

هذه بساطة

اذا حكم في القضية بان خلافا للنسبة المذكورة وبما
ضرورياً نحو قولنا زيد كاتب بالامكان العام يعني
غير مستحيله يعني ان سلبها عنه ليس ضرورياً سميت
القضية ممكنة لا شقاً لها على الامكان وهو سلب
الضرورة العامة لكونها اعم من الممكنة الخاصة
هذه بساطة اي القضاة الثمانية المذكورة من
جملة الموضوعات بساطة اعلم ان القضية الموجبة اما
لبسطة وهي ما يكون حقيقتها اما بالاجبا بافظ او لما
فقط كما مر من الموجبات الثمانية واما مركبة وهي التي
يكون حقيقتها مركبة من اجاب وسلب بشرط ان لا
يكون الجزء الثاني فيها مذكوراً بعبارة مستقلة
كان في اللفظ تركيب كقولنا كل انسان ضاحك بال
لعمل لا دائماً فقولنا لا دائماً اشارة الى حكم سلب اي لا

وقد تقيدها العامة والوقعتان المطلقتان بالادوام الذاتي

من الانسان ضاحك بالفعل ولم يكن في اللفظ تركيب
كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص فانه في
المعنى قضيتان ممكنتان عامتان اي كل انسان كاتب
بالامكان العام ولا شيء من الانسان بكاتب بال
مكان العام والعبرة بالاجاب والسلب بالجزء
الاول الذي هو اصل القضية المركبة واعلم ان
ان القضية المركبة اما تحصل بتقييد قضية بسيطة اي
تقييد مثل الادوام والضرورة **او** العامة اي اشارة
العامة والعرفية العامة **او** الوقعتان اي الوقعة
المطلقة والمنشئة المطلقه **او** بالادوام الذاتي و
هذه الادوام اذ في ان هذه النسبة المذكورة في القضية
لخصت دائمة مادام ذات الموضوع موجودة فيكون
تقيدها واعتبارها في زمان واما لان شرط فيكون
اشاره

فهي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقعية والمنشئة

هذا هو المقصود من قوله
او يفعلها اطلاقاً عامة
او بعدم ضرورة خلافا
فممكنة عامة

اشارة الى القضية مطلقه عامه خلافاً للاشارة الى
فاهم **او** المشروطة الخاصة المشروطة العامة
المعينة بالادوام الذاتي نحو كل كاتب محرر لا
بالضرورة مادام كاتباً دائماً اي لا شيء من الكاتب
محرر الا صانع بالفعل في زمان من الادامة **او**
العرفية الخاصة هي العرفية العامة المعينة بالادوام
الذاتي كقولنا بالادوام لا شيء من الكاتب ضاحك
الاصابع مادام كاتباً دائماً اي كل كاتب ساكن الاشارة
بالفعل **او** الوقعية والمنشئة للمقيدة الوقعية
المطلقة والمنشئة المطلقه بالادوام الذاتي حذف
من اصبع لفظي الاطلاق سميت الاولى وقعية
والثانية منشئة فالوقعية هي الوقعية المطلقة المعينة
بالادوام الذاتي نحو كل من تخلف بالضرورة وقت

وتقييد المطلقة الغائبة بالأرض وق الدائمة فليس في الوحدانية الأرضية

المصلحة لا دائما اي لا يمتنع من العلم بتخفيف العقل
والمستقرة وهي المنتشرة المصلحة المقيدة بالادوام
الذاتية فهو قولنا لا يمتنع من الانسان مقتضى الضرورة
وقدنا ما لا دائما اي كل انسان منتفع بالعمل **قوله**
بالا ضرورة الذاتية بمعنى الا ضرورة الذاتية ان هذه
التسمية المذكورة في العقيدة لم يمتنع ضرورة ما دام ذات
الموضوع موجودا ويكون هذا حكما بإمكان تقيدها
لأن الامكان هو ملاب ضرورة الطرف المقابل كما
مر فيكون مضافا لضرورة الذاتية ممكنة عامة فخاصة
لا صلة في الكيف **قوله** الوجوبية الا ضرورة لان معنى
المطالبة العامة هو عقليته البسيطة وجودها في وقت من
الاقوات ولا يمتنع لها على الا ضرورة فالوجوبية الا
ضرورة هي المطالبة العامة المقيدة بالضرورة الذاتية
طريق

او باللات والذات

الفضل

نحو كل انسان مقتضى بالضرورة اي لا شئ
 من الانسان يقتضى الامكان العظمى
 من مخالفة عامة وممكنة عامة لهما
 والامر على سائر **ف** تعبد الادوام بالذي انما
 قبالادوام بالذي لان تعبد العالمين بالادوام
 دوام الوصف غير صحيح ضرورة تنافي الادوام
 بحسب الوصف مع الدوام بحسب الوصف
 تعبد الوقفين المطلعين بالادوام الوصف

انضم لكن هذا التركيب غير معتبر عندهم واعلم

انه لا يقع تقييد كالمبالا ضرورة الذاتية فكذلك
 يقع تقييد ما سوى الشر وطء العامة من تلك
 الجملة بالضرورة الوصفية فاحتمال الحاصلة
 من ملاحظة كل من تلك القضايا الاربع مع
 كل من تلك القيود الاربع ستر عشر ثلث منها
 غير صحيحة واربعة منها صحيحة معتبرة والمنفعة الباقية
 صحيحة غير معتبرة واعلم ايضا انه كما يمكن تقييد
 المطلق

المطابقة العامة بالأدوام والضرورة اللذين

كذلك يمكن تقييد الآدوام والاضروة الوصفيتين
وهذان اثنان من الاحتمالات الصحيحة الغير المغيرة
وكما يقع تقييد التمام العامة بالاضروة والاذ
يصح تقييدها بالاضروة الوصفية وكذا بالاذ
دوام الذاتي والوصفي لكن هذه المحتملات
الثلاثة متمايزة غير معتبرة عندهم ونبغي اننا علم
ان التركيب لا يخفى فيها الاشارة اليه بل سيجي

[illegible]

الإشارة الى بعض اخوة يمكن تركها كثيرة افرحهم

لها لكن المنيعة بعد التبر بما ذكره يمكن من استخراجها

اي قدر شاء **قوله** الوجودية الالهة في المطلقة

العامة معقولة بالادوام الذاتي نحو لاسيما من

الانسان متغنى بالفعل لادائما اي كل انسان متغنى

بالفعل لا وإنما خفي ركنه من مطلقين عامتين

احد لها موجبة والاخرى سالبة **فقط** ايضا كما

انهم حكم في المكنة العاقلة بل وصور الجانب الخا^{لف}
فقد

فقد بكم بلا ضرورة الجانب الموافق ايضا فتصبر

القضية مركبة عن حكمتين عامتين ضرورية ^{أسلب}

الضرة عن الجانب الخالف هو مكان الطرف

الموافق وسلب ضرورة الطرف الموافق مكان

الطرف المقابل فيكون الحكم بغضبه بامكان

الطرف الموافق وامكان الطرف المقابل نحو كل

انسان کاتب بالامکان الخاص فان معناه کل

انسان كاتب الامكان العام ولا شيء من الا

لا قبل هذا **القول الشرطي** منقولة ان حكم فيها بثبوت نسبة على تقديرها
احسنه الله

امرواحد قد حکم علیہ حکامین مختلفین بالانجام

والتلب فان كان الحكم في الجبرع والاول عوطا

الأفراد كانت في الجزء الثاني أيضا على كل صاوان

كان على البعض في الاول فكذا في الثاني ^{قوله}

لما قد جئنا إلى الغضبة التي قبلت بها أي بالهوام

واللازم منه بعني الأصل الضيق ^{عليه} على تقدير

فقد تركت لآلة الادوام اشارة الى مطلق عالمه والى المطلق
عالمه والارض مرة الى ممكنة عالمها الفة الكيفية موافقة الكمية

يكتب بالامكان العام **قاس** وهذه مركبات

أي هذه القضايا السبع المذكورة وهي المشروطة

الخاص والعرفية الخاص والوقتية المنتشرة

والوجودية الاخرى والوجودية اللاهوتية

والمسألة الخاصة² في علم غالفني الكيفية أي في الإيجاب

والسلب وقدمه بيان في بيان معنى الا

دوام واللازمة واما موافقتي الكمية الي

الكاتب والجزئية فلان الموضوع في القضية المكتبة

امرواحد

الافاضة الى محكمته على قوله
الى محكمته على ما في التآخرون وفي الجواب لا لا في التآخرون
لما في التآخرون في الجواب لا لا في التآخرون

اخرى سواء كانت الفستان بيوتني او يلبسين
او يقتضين فقولنا كل ما لم يكن قد جاوزنا
او يقتضين فقولنا كل ما لم يكن قد جاوزنا

[illegible]

ما حكم فيها اتصال النسبتين والمال بينهما

الى العلاقة غوكل ما كان الانسان كائنا ^{طفا}

فالحمد لله الذي ليس كل ما كان الإنسان ناطقا

كان العرب تسمونهم قريظة لراعلها فز وفي امويين

سبقت هذا المقدم الثاني كعليه طلوع الشمس

لوجود النصارى في قولنا كلما كانت الشمس طالعة

فالتَّجَادُفُ وجودُ **قُلُوبٍ** لَمْ تَبْشُرْ فِي النَّبَاتِ بِأَنْ تَكُونَ سَوَاءً

10

او صد قافه فلثا غيرة الجمع من

محمداً وبينما كان يخطب المأثرة الجمع ملأهم فيها

بقنای السبینه و لا تنافیهما فی الصدیق فقط

خو هذا الشيع امان يكون شجر امان ان يكون

والتقصير لما نعه للعلوم احكم منها ابتداء في النسخ

او بگویند اینها فی الکذب فقط خوا ما ان يكون

زبدية الجروا ان لا يعرق **ق**لها وصدقا فقط

اي لا في الكذب او مع قطع النظر عن الكذب حتى

جلان يجمع البشائر في الكذب وان لا يجتمعا

ساوین

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and dates.

أو كذباً فقط فافزع الخلو وكل منها عناد يتبرأ من الثاني لداني الخبرين

ويقال للمعنى الاول ما بغت الجمع بالمعنى الاخص

والثاني ما نفع الجمع بالمعنى الآتم في الروايات فقط

يلا في الصدق او مع قطع النظر عن الصدق و

الاول ما نفعه الحلو بالمعنى الأخضر والثاني بالأم

قوله لذاتي الجذيبين أي ان كان المناقاة بين

الطرفين إلى المقدم والمالي صفقات ناشئة

عن دايتصافي اي مادة تحققتا كالمناقات بين

الفوجيئة والفردية لا منصوص المادة كالشفاقة

24

ثم لكم في الشرطية ان كان من

بين الزوجين السواد والكتانة كلف امان يكون

اسود و غیر کاتب او بکون کاتبان و غیر اسود

فالمناواة بين طرفي هذه المنفصلة واضعة لا الداء

الحبيب حضوره: إذ قد يجتمع السواد والكتا

في الصدق وفي الكذب في ماوة اخرى فهدء

منفصلة حقيقته انا قبله **ثم** الحكم

كما ان الجملة تخصر المحصورة بمعلمة شخصية

وطينة من كذالك الشريعة ايضا سواء كانت متصلة

9

علي جميع نتائج سير التقدم فكلية او بعضها مطلقا من

او منفصلة تنقسم الى المحصورة الكلية والجزئية

والمطهر والتخفيف ولا يتعقل الطبيعة منا

تقادير المقدم كقولنا كلما كانت الشمس

طالعها فانها موجودة في نكتة وسورها

في المتصلة الموجبة كلاما ومما ومتى ومافي

معناها وفي التفضيل وإنما وايداً ونحوها

هذا في الموجبة وأما السالبة مطلقا فيصورها

ليس المبتدأ قوله^٩ او بعضها مطلقا اي بعضها

✓

خزينة اومعينا فخصبة والافحامه

غيره عتقك فلو كان اذا كان الشيء صواباً

كان انسانا في الجنة وسوره في الموجهه

كانت او منفصلة قد يكون وفي السالبة كذلك

وفد لا يكون ^{في} ارميا شخصه كفولنا ان ^{صلى}

اليوم فأكرمناك **قوله** والآية وإن لم يكن لكم

على جميع تقادير المقدم ولا على بعضها بان

عن بيان الكلية والبعضة مطلقاً ^٩ فملاحظة

خدا کا نام شے اسانا کان حیوانا قس

وطرفاء الشرطة في الأصل قضيتان حمليتان او متصلتان ثم

وهذه الرتبة في الأصل أي قبل دخول أداة الانصاف والاختصاص

عليهما **قوله** صليتان كقولنا ان كانت الشمس

طال امر فالتها رمو جود فان طرفيها وهو القمى

طالعة والليها وجود قضيتان حليتان

فقال او متصلا بان كقولنا كلما كانت الشمس

طالعة ظلت بهار و صبحه فكلما لم يكن النهار و صبحه

لم يكن الشمس طالعاً فان طريفها وهاضلنا كلما

كانت الشمس على العرش فالتها ر موجود قولنا كلما
لم يكن

او منفصلتان او مختلفان الا انهما خرجتا بزيادة اداة الاصل من

لم يكن البقاء وجوداً لم يكن التمسك بالعادة فضيلاً

متصلًا **فوق** أو منفصلًا كقولنا طما كان

وَأَمَّا أَن يَكُونَ أَعْدَدُ نَوْحًا أَوْ قَوْمًا آخَرًا

اما ان يكون العدد منقسما بمقسما وبين او غير

منقسم هما او مختلفان بان یکوز احد

الطرفين محلبة والأخرى منصلة أو أحدهما محلبة

والاخر منفصلة او احدهما متصله والاخر منفصلة

فالأقسام ستة وعلايت باستخراج ما تركها

اولاً انفصال عن التمام **فصل** التناقض

من الأمثلة **ق** **ل** **ز** عن التمام أي عن أن يصح

المساكين عليهما وحتمل الصدق والكذب

مثلا قولنا الشمس طالع مركب تام خبري

يُجَنَّبُ الصَّدَقَ وَالْكَذِبَ وَلَا تَعْفَى الْغَضَبَةَ

الامهنا فاذا اديت عليه اداء الامصال

مثلا وظلت الحان الشمس طالعة لم يبع

ان فتكت عليه ولم يحتمل الصدق والكذب

بل احببت الى ان تغمر اليه قلوبنا فالله اعلم

۴۴

اختلاف الغضيتين بحيث يلزم لئلا من صدق كل كذب الآخر
وبالعكس

قوله اخذوا القصبين قيد بالقصبتين

اما لان التناقض لا يكون بين المفردات على ما

واما لان الكلام في تناقض العضائين **في** البحث

ليزوم الخ خروج هذا العهد الاختلاف الواقع

بين الوجية والسالبة الجزئين فافهم

صديقان في نحو بعض السور انسان وبعينه

لےیں انسان قلم نہجقو الشافعی میں الجہتیں

فُلْمُوبَا الْعَكْسَايْ يَزْمُ مِنْ كَذِبِ كُلِّ الصَّبِيَّانِ

والإتحاد فيما عداها

٨٠
 الواجبين وكذلك السالعين قد يجهلان في العلم
 من الغرض المسمى الاول من العلم
 والعقل للذهب ثم ان كانت القضية ثان محصور
 يجب اختلافها في العلم لغير طهر ثم ان كانت الو
 يجب اختلافها في الجزاء فان الغرض في هذا
 معاقلنا كل انسان كاتب بالضرورة ولا شيء
 من الاضاف بكتاب بالضرورة والمكتسب في العلم
 فان معاقلنا كل انسان كاتب بالامكان العلم
 في العلم ولا خلاف في هذا العلم في العلم في العلم

والنقيض للفرضية الممكنة العامة وللثانية

الحاد الغضبية فيما عدا الامور الثلاثة المذكورة
يعني الكرم والكيف والجمعة وقد خطبوا طلبوا
في هذا الاتحاد في نفس الامور عادية في امور عادية
قال قائلهم **تخص** من تافضت وحدت
شأنه وان **و** وحدت **و** منوع بحول كان **هـ**
وحدت **هـ** وانما فخر **و** كل **هـ** قوة فعل **هـ**
وما خردنا **هـ** الغرض للضرورة في العلم
نقوض كل شئ ونقضه نقض ضرورة الالهي
طلب هو قضية حكمها **مكان** طلب تلك **مكان**
الضرورة هو عين المكان الطرف المقابل
نقض ضرورة الالهي

التعينة التحكيمية نقوض كل شيء ففقدت ضرورة الإيجاب
بضرورة الإيجاب أو سلب هو قضية حكم فيها بسلب تلك ^{مكان}
الضرورة وسلب كل ضرورة هو عين المكان الطرف المقابل
فقدت ضرورة الإيجاب

الموافق

بإمام النسبة ما دام ذات الوضوء متصفاً

والمنشور

61

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

الفضيلة الكريمة الخيرية المبرورة بين نفعيها
وإياها

الاخوة بنو قاتلان المذكور كل حيوان اما انسان

سبحان الله والحمد لله
والصلاة والسلام على
الأنبياء

سید محمد علی موحید الحق مدنی

انضم اليه في سنة
الملك في سنة
عن الملك في سنة
والملك في سنة
في سنة
في سنة
في سنة
في سنة

ان على من ادعى ان بعض القضايا بالكلية لا بد من صدقها لا بد من صدقها لانها لا تنقسم الى
كل ان لا يطق الانسان ان ينقسم الى كل ما يطق ان لا يطق الانسان ان ينقسم الى كل ما يطق
بين ان ينقسم الانسان الى كل ما يطق ان ينقسم الانسان الى كل ما يطق ان ينقسم الانسان الى كل ما يطق

الموجبة الكلية اما صدق الموجبة الجزئية فممكن
مفردة انه اذا صدق المحول على ما صدق عليه
الموضوع كذا او بعضا صادق الموضوع
والجملته هذا الغرض فيصدق المحول على
الموضوع في الجملة واما عدم صدق الكلية فلا
المحول في القضية الموجبة فلا يكون اعم من المو
ضوع فلو عكست القضية صاد الموضوع اعم
ويستحيل صدق الاخص على الاعم فالكس
الموضوع

والا لزم الشيء عن نفسه والجزئية لا تنقسم الى

اللازم الصدق في جميع المواد هو الوجبة
الجزئية وهذا هو اليان في الحليات وقدر
الحال في الحليات فقولهم يجوز عموم الخ
بيان للجزئية التي هي من الحليات كذا واما
الوجوب فيجب كذا في كذا واللازم مطلب
الشيء عن نفسه فتدبره ان يقال كذا صدق
فلما لا شيء من الانسان يجوز صدق لا شيء من
الانسان يجوز فتدبره الاصل فتقول بعض

المجملات في القضايا الجزئية لا بد من صدقها لانها لا تنقسم الى
كل ان لا يطق الانسان ان ينقسم الى كل ما يطق ان لا يطق الانسان ان ينقسم الى كل ما يطق
بين ان ينقسم الانسان الى كل ما يطق ان ينقسم الانسان الى كل ما يطق ان ينقسم الانسان الى كل ما يطق

لجواز عموم الموضوع

والا لصدق بعضها وهو بعض الجزئيات
فتدبره مع الاصل فتقول بعض الجزئيات
ولا شيء من الانسان يجوز فتدبره بعض الجزئيات
لكبر مجز وهو سلب الشيء من نفسه فكذا
الحال متناه وهو نفس العكس لان اصل
صادق والخصية فتدبره فتكون نفس العكس
باطل فتكون العكس وهو كذا في كذا
عموم الموضوع ولا يتبع سلب الاخص عن بعض
الام

او المقدم واما بحسب الجملة

الاعم لكن لا يتبع سلب الاعم عن بعض
شك صدق بعض الحيوان ليس بالانسان
ولا صدق بعض الانسان ليس بحيوان
قوله او المقدم شك صدق فلا يكون اذا
كان الشيء حيوانا كان انسانا ولا صدق قد
لا يكون اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا
واما بحسب الجملة يعنيان ما ذكرناه وهو
انكاس القضايا بحسب اكم والكيف

المجملات في القضايا الجزئية لا بد من صدقها لانها لا تنقسم الى
كل ان لا يطق الانسان ان ينقسم الى كل ما يطق ان لا يطق الانسان ان ينقسم الى كل ما يطق
بين ان ينقسم الانسان الى كل ما يطق ان ينقسم الانسان الى كل ما يطق ان ينقسم الانسان الى كل ما يطق

فن الوجبات تنفكس الذاتان والعامتان حقيقة مطابقة

واما المحجب الجصة الى اخره **قول** الذاتان هي

الضرورية والذاتية مثلا وكل صدق قولنا

الضرورة او دائما كل انسان حيوان صدق قولنا

لحجر المحبوس انسان بالفعل حين هو موقوف

والا في صدق نقيضه وهو دائما لاشي من

الحيوان بانسان مادام حيوانا فصدق الال

ينفك لاشي من الانسان بانسان بالضرورة

او دائما هذا مختلف **قوله** والعامتان هي

المشروطة

الضرورة والذاتية
الضرورة والذاتية
الضرورة والذاتية
الضرورة والذاتية
الضرورة والذاتية
الضرورة والذاتية
الضرورة والذاتية
الضرورة والذاتية
الضرورة والذاتية
الضرورة والذاتية

والخاصتان حقيقة لا دائمة

المشروطة العامة والعرفية العامة مثلا واما

صدق بالضرورة او بالادام كل كاتب متحرك

الاصابع مادام كاتب اصدق بعض متحرك الاصابع

كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع والاصبع

نقيضه وهو دائما لاشي من متحرك الاصابع

بكاتب مادام متحرك الاصابع وهو مع الال

ينفك قولنا بالضرورة او بالادام لاشي من الكاتب

بكاتب مادام كاتب اصدق **قوله** والخاصتان

الضرورة والذاتية
الضرورة والذاتية
الضرورة والذاتية
الضرورة والذاتية
الضرورة والذاتية
الضرورة والذاتية
الضرورة والذاتية
الضرورة والذاتية
الضرورة والذاتية
الضرورة والذاتية

اي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة تنفكسا

الى حقيقتهم مطلقة معينة بالادوام اما انفكا

سهما الى الحقيقتهم المطلقة فلا في كل صدق

الخاصتان صدقنا العامتان وقد قران

كل صدق العامتان صدق في عكسهما

الحقيقة المطلقة واما الادوام فيان صدق

ان لادام يصدق لصدق نقيضه وتضم هذا

النقيض الى الجزء الاول من الاصل نتيجة

ومع

فيلتزم

وتضم على الجزء الثاني من الاصل فينتج

ما ياتي تلك النتيجة مثلا كل صدق الضرورية

او بالادوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام

كاتب لادام اصدق في العكس بعض متحرك

الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك لا

صابع لادام اصدق للجزء الثاني من الادوام

ومعناه ليس بعض متحرك الاصابع بكاتب

بالفعل فلا في لم يصدق لصدق نقيضه

الاول فينتج
صديق
الجزء الثاني

وهو قولنا كل متحرك الاصابع كاتب دائما فتمت
 مع الجزء الاصل من الاصل ونقول كل متحرك
 الاصابع كاتب دائما وكل كاتب متحرك الاصابع
 مادام كاتبنا ينتج كل متحرك الاصابع متحرك
 متحرك الاصابع مادام تم تفتحه الى الجزء الثاني
 من الاصل فنقول كل متحرك الاصابع كاتب دائما
 ولا يثبت من الكاتب بمحرك الاصابع بالفعل
 ينتج لا يثبت من متحرك الاصابع بمحرك الاصابع
 بالفعل

والقولان والاصح وبيان والمطابقة العامة مطابقة عامة
 بالفعل وهذا بيان في التفتحة السابقة فبان من
 صدق تقييد الادوام العكس اجتماع المتسا
 فيكون باطلا فيكون الادوام متساوية والمطلوب
 قوله والمطابقة العامة مطابقة عامة اي
 لقد انضما بالجنس فيعكس كل واحد منهما الى
 مطابقة عامة فيقال لو صدق كل ج ب لكان
 الجاهات الجنس اصدق بعض ج ب ج
 بالفعل والاصدق تقييده وهو لا يثبت من

ولا عكس للمكنتين

ب ج دائما وهو مع الاصل ينتج لا يثبت من
 ج ج هذا خلف قوله ولا عكس للمكنتين
 انهم ان صدق وصف او صنف على فانه في
 العضا بالاعتبرة في العلوم بالامكان عند
 الفارابي والفعل عند الشيخ تعني كل ج
 ب بالامكان على اي الفارابي وهو ان كل
 ماصدق عليه ج بالامكان صدق عليه ب
 بالامكان ويلزم من العكس ج وهو ان بعضه
 صدق

صدق عليه ب بالامكان صدق عليه ج
 بالامكان وعلى اي الشيخ معقول كل ج ب ا
 الامكان هو ان كل ماصدق عليه ج بالفعل
 صدق عليه ب بالامكان ويكون عكسه
 على ما سوب الشيخ هو ان بعض ماصدق عليه
 ب بالفعل صدق عليه ج بالامكان ولا
 شكاية لا يلزم من صدق الاصل صدق
 العكس مثلا اذا كان فرضان مركوب فله

ومن السوالب تنعكس الدلائل دائما مطلقا من

بالفعل مضارع في لغز من مدق كل حمار بالفعل

مركوب زيدا لامكان ولم يصدق قبحكم

ولهذا ان بعض مركوب زائد بالفعل حار بالآ

مكان فالحكم ما اختار مذهب الشيخ اذ

هو المتبادر في العرف واللغة حكم بانته لا

عكس المكتوبين **قوله** فنعكس الدائمتان دائرة

أي الصَّحْرَة المطلقة والدَّامَة المطلقة تنعكسا

دائمة مطلقة مثلاً إذا صدق قولنا الأسبوع

24

والعامة ان عرقته عامه في

من لانسان بحجر الصخرة واوبالدوام صدق لا

شیئی من الحی بالانسان دائماً و الا بعدد

نغضه فبعض الحجج انان بالفعل ومع

الموصل فتحه بعض الحجاج ليس بجدا ثم هذا

خلف **قوله** والعامتان عرفته عامة اي

المشروط العام والعرفية العامة تنعكسا

عرفته عاقبة مثلاً انما صدق الضرورة

وَاللّٰهُ اَمْلَاؤُنِي مِنَ الْكِتَابِ يَا كَرِيمُ الْأَسَابِيعِ

وَالْخَاصَّانِ عَرَفِيَّةَ الْإِدَارَةِ فِي الْبَعْضِ

ما دام کاٹنا صدف اللہ وام لایستی و من ساکن

الأصابع بكاتب ما دام ساكن الأصابع

والأبصار نقيضه وهو قولنا أبصاركم

الاصابع كاتبت عين هو ساكن الاصابع و

هو الأصل ينتج بعض أكتاف ليس

بساكن الاصابع حين هو ساكن الاصابع

هذا خلف **قوله** والخاصات عرفته لاي

المشروط الخاصة والعرفية الخاصة تنفكاً

عرفية عامة سالبة كلية مفيدة بالادوام

في البعض في الإشارة إلى صفة عامة موجبة

جویند قتلوا اذا صدقوا شی من الکتاب

بساكن الأصابع مادام كاتبها لا دأما صدق

لا سیئی من لساکن بکایت ما دام ساکن

لادائما في بعض الحضر الساكن بها

افعل اما اتجوز الاقل فقد مرتباناً وما الجزء

الثاني فانهم يعيرونهم ويحولون له اصدقا

لم يصدق

نور محمد علی خان

والبيان في الكل ان نقض العكس مع الاصل ينتج المحال

وهو لا شيء من الساكن بجانب قائما وهذا
مع ادوام الاصل وهو ان كل ما كان
الاصابع بالفعل نفع لا شيء من الكاتب
بجانبه قائما وانما لم يلزم للادوام في الكل
لانه كليب في مثله لانه ان كان كاتب يا
الفعل اصدق قولنا بعض الساكن ليس كاتب
واقاما كادرس قال المصنف المرفقة ذلك ان
لا دوام السالبة موجبة وهي لا تنفكس الا بغير شئ
عن الاصل او من نقض الاصل العكس او من

وهو لا شيء من الساكن بجانب قائما وهذا
مع ادوام الاصل وهو ان كل ما كان
الاصابع بالفعل نفع لا شيء من الكاتب
بجانبه قائما وانما لم يلزم للادوام في الكل
لانه كليب في مثله لانه ان كان كاتب يا
الفعل اصدق قولنا بعض الساكن ليس كاتب
واقاما كادرس قال المصنف المرفقة ذلك ان
لا دوام السالبة موجبة وهي لا تنفكس الا بغير شئ
عن الاصل او من نقض الاصل العكس او من

وهو لا شيء من الساكن بجانب قائما وهذا
مع ادوام الاصل وهو ان كل ما كان
الاصابع بالفعل نفع لا شيء من الكاتب
بجانبه قائما وانما لم يلزم للادوام في الكل
لانه كليب في مثله لانه ان كان كاتب يا
الفعل اصدق قولنا بعض الساكن ليس كاتب
واقاما كادرس قال المصنف المرفقة ذلك ان
لا دوام السالبة موجبة وهي لا تنفكس الا بغير شئ
عن الاصل او من نقض الاصل العكس او من

ولا عكس للبواقي بالتفويض

تاليفها لكن الاول هو من الصلح والثالث
هو الشكل الاول العلوم حقيقة وانما جهة حقيقة
الثاني فيكون التقيض باطلا فيكون العكس
حقا ولا عكس للبواقي اي السوالب الباقية وهي
سعة الوقتية المطلقة والنفس المطلق
والطرفة العامة والممكنة العامة من البساطة
والوقتية والوجودية بيان والممكنة الخاصة من
المركبات في التقيض اي بليل الخلف
2 مادة

في مادة بمعنى انه اصدق الاصل في مادة
بهذه العكس فيعلم بذلك ان العكس غير لازم
لهذا الاصل بيان الخلف في تلك القضايا ان
انفسها وهي الوقتية قد اصدق به من العكس
فانه اصدق لا شيء من الغير بخلاف وقت
الترتيب كاداما مع كذا به بعض المنخفض ليس
بغيره بالاسكان العام اصدق في نفسه وهو
لا يخفض في العادة واذا تحقق الخلف

1

فلا ف

113

2

وَاللَّهُ أَعْلَمُ

13

الحسن الثاني

الحمد لله

الاولى

100

و

کتابخانه

پیشوئی

الارض من

طريق البحر

خبر

100

اوج

1

طریق علوی

فصل في بيان
الحوادث

卷之四
 四

مجلس

五

والعكس في بعض النسخ كنعفسا على
 لا تنعكس اسالا لصدق قرانا لبعض المليون

لا تنعكس اسالا لصدق قرانا لبعض المليون

لا اذنان وكذا بعض الاذنان لا حوران

كذلك في بعض النسخ التسع من الوجوه
 الوقتين المطلقين والوجوديين وانما الوجهين
 والمطلقة العامة لا تنعكس والواقعي وهي مطلقة
 الدائمات والعامة من الحاسيات تنعكس
 على ما سبق في السوابق في العكس المستوفى
 وله

وبالعكس في بعض النسخ
 والعكس اي حكم السوابق هنا حكم

الموجبات في المستوي فكما ان الموجبة في

المستوي لا تنعكس لاجزئتها كذا السالبة

فهي لا تنعكس لاجزئتها كذا السالبة لان كونها

تقبض المحولة في السالبة اعم من الموضوع ولا

يجوز سلب قبض الاخص من عموم الاعم كلما

مثل مع لا شيء من بلاد صيدان ولا مع لا شيء من

من الحيوان بلاد الصان لصدق بعض الحيوان

الانسان م

والبيان اليان والتقص النقص من

لا اذنان كالفرد وكذا ذلك بحسب الجهة الدائمة

والعامة تنعكس حينية مطلقة والخاصة

حينية مطلقة لادائمة والوقتية والوجودية

والمطلقة العامة مطلقة عامة ولا عكس للكتبتين

على قياس الموجبات في المستوي في اذيان

البيان يعني ان المطالب المذكورة في العكس

المستوي كان ثبت فكذا بعضها والنقص

النقص اي مادة الخلف هي مادة الخلف

وله

وقد يتو انعكاس انما استغن عن الوجهية الجزئية فهنا ومن
 السالبة الجزئية نعمة الى التعريفية الخاصة بلا اذنان م

قول وقد بين انعكاس الخاصتين انما

بيان انعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية

في العكس المستوي الخاصة الخاصة فهو

ان يقال في صدق بعض ليس مادام

لا دائما اي بعض الفعل صدق بعض

ليس مادام لا دائما اي بعض

لفعل وذلك دليل الاخص انه هو من تفرص

ذات الموضوع اعني بعض حكمه لا حكمه

نفي

على ما هو التحقيق وضد بعض ج بالفضل

والا لكان دج في بعض اوقات كونه

الوصفين اذ اقلنا في ذات بئيت كل منهما

انترلیس با ما دام ج هف و صندوقان بجز

فمنه

والله اعلم بالصواب

فمكة للفقير المذنب

انصاف بعضی چیز را از او بخواه و از او بگو

جاءت في القواعد: بعض ما في

ج کھیں ماوام لہے یہ لادنا اہل لہے

ص
عجز المين ج بالين ج العا وذا وذا

د فوج بالیفل علی مذہب الشیخ و هو

الحقير والواهب بالفعل بحكم الادوام

الأصل وضد بعض ما ليس بج بال فعل

هو ما نؤمن لا دوما العكس لان الاثباتين

بقی الذی لم نقول فی السیاح ما دام البیاب

والاكتاف ج في بعض اوقات كخرج

و ملکہ کا حکم اسلئے میرا ہے کہ

القياس قول مؤلف من قضايايلين عملان

1000

[illegible][illegible]

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

اللقية

اشارة الكتاب ووجه من ذكره للمفسر والمفسر

وَقَدْ ذَكَرْنَا خَاصَّةً فِي الْعَامِ وَهُوَ مَقَامِي

ليتم اصغر ويجعلها كبرى والمتكبر ما وسط وما فيه
الاصغر الصغر نحو الاكبر الكبري ولا وسطا اما ان

اي من الاضراسي الحلي **قوله** ليس اصغر لكون

الموضوع في الاغلب احص من المحمول اقل

او ازيد منه فيكون المحمول اكبر واكثر اقل **قوله**

والمتكبر او وسطا لوسطية بين الطرفين **قوله**

وما فيه اي المقدم التي فيها الاصغر وتكبر **قوله**

نظر في اقل الموصول **قوله** الصغر لا شتما

على الاصغر **قوله** والكبرى اي وما فيه الاكبر

الكبرى لا شتمه على الاكبر **قوله** الشكل الاول

س

او لا كبر
وضع كبر
محل و
ليج اشكال

محول في الصغر وموضوع في الكبر وهو الشكل الاول او
محول في الثاني وموضوع في الثالث او عكس **قوله** في شرط
في الاول اجاب الصغر وفعلية مع كلية الكبر على كل

بهي او لان السامد بهي واما في البولي **قوله**

يرجع اليه فيكون اسبق واهم في العلم **قوله**

فالشك لا شتمه مع الاول في اشرف المقدمات

اعني الصغر **قوله** فالثالث لا شتمه مع الاول

في اشرف المقدمات اعني الكبري **قوله** فالرابع

ليكون في غاية البعد من الاول **قوله** فعلية

لغوي الحكم من الاوسط الى الاصغر وفالتم

لان الحكم في الكبرى اعيا باكان او سلبا انما هو

س

الاصغر
مقاب
جواب
شرط

ان كانت الصغر
والا لانه موضوع
الحول لانه ذات
والان مقدم على

فالشك لا شتمه مع الاول في اشرف المقدمات
اعني الصغر **قوله** فالثالث لا شتمه مع الاول
في اشرف المقدمات اعني الكبري **قوله** فالرابع

مع كلية الكبري **قوله** لا شتمه مع الاول

على ان يثبت الاوسط بالفعل بناء على منهج الشيخ

فلا يمكن الحكم في الصغر بان الاصغر يتسلم الاوسط

بانه قد لم يلزم لغوي الحكم من الاوسط الى الاصغر

مع كلية الكبري ليلزم ان لا يصغر في **قوله**

الاوسط فيلزم من الحكم على الاوسط الحكم

على الاصغر وذلك لان الاوسط هو المحمول

على الاصغر ولكنه يجوز ان يكون المحمول اعني

الموضوع فلو حكم في الكبرى على بعض الاوسط

لا حصل

الاصغر
مقاب
جواب
شرط

لينتج الموجبان مع التوجية من

لا حصل ان يكون اصغر غير مندرج في ذلك

العض فلا يلزم من الحكم على ذلك البعض الحكم

على الاصغر كما يتلوه في قولك كل انسان حيوان

وبعض الحيوان فرس او لا ليس بصدق **قوله**

الامسان فرس **قوله** لينتج الموجبان الكلية

والجبرية واللام فيه لغاية اي ان هذه الشروط

ان ينتج الصغرى الموجبة الكلية والموجبة الجزئية

مع الكبرى الموجبة الكلية الموجبين وفي الاول

س

الاصغر
مقاب
جواب
شرط

الاصغر
مقاب
جواب
شرط

الموجبتين ومع السالبة المتباينتين بالضرورة
ان يكون النتيجة موجبة كلية والثاني موجبة جزئية

وان ينتج الصغير ينشأ الموجبتان مع السالبة الكلية

الكبرى والسالبين الكلية والجزئية على ما سبق

وامثلة لكل واحدة من الموجبتين اي

ينتج الكلية والجزئية قولنا والسالبين ينتج

الكلية والجزئية بالضرورة متعلق بقوله

ينتج والمقصود الاشارة الى ان انتاج هذا

الشكل المحصولات الاربعة مدعي بخلاف انتاج
سائر

وفي الثاني اخذنا ان الكيف

سائر الاشكال لنا مجعها كما ينبغي بمقتضاها

وفي الثاني اخذنا ان الكيف

في هذا الشكل بحسب الكيف اخذنا في المقدمتين

في السلب والافجاب وذلك لاننا لو انك

الشكل من الموجبتين يحصل الاختلاف وهو

ان يكون الصادق في نتيجة القياس الايجاب

تارة والسلب اخرى فانه لو قلنا كل انسان حيوان

وكل ناطق حيوان كان الحق الايجاب ولو قلنا

كلية الكبرى مع دوام الصغرى او انعكاس سالبة الكبرى
كون الممكنة مع الصغرى اوكبرى مشروطة من

منها السالبة لما صدق في بعض المواضع

قولنا مع كلية الكبرى اي يشترط في الشكل الثاني

بحسب الكم كلية الكبرى اذ عند من شرطها حصل

الاختلاف لقولنا كل انسان ناطق وبعض الحيوان

ليس ناطق كان والحق الايجاب ولو قلنا

السالبة ليس ناطق كان الحق السلب قولنا

مع دوام الصغرى اي يشترط في هذا الشكل بحسب

المقدمة ايمان الاول اصح لا من ايمان صادق

الكبرى بقولنا كل حيوان كان الحق السلب

وكذا الحال انكالف من سالتين كقولنا لا

من الانسان بحر ولا شئ من الناطق بحر كان

الايجاب ولو قلنا لا شئ من الفرس بحر كان

الحق السلب والاختلاف دليل عدم الانتاج

فان النتيجة في القول الاخر الذي يلزم من المقدمتين

فلو كان اللازم من المقدمتين الموجبة لما كان

الحق في بعض المواضع هو السالبة ولو كان اللازم

مضا

لينج الكتبان سالبية كلية واختلافان في الكم ايضا سالبية
جزئية

عامرة او خاصرة وكانتا اكبرى كانت الصغرى

حرة غير لا غير وذلك لبل الشراطين انه لو لها الزم

الاختلاف والفضل لا يناسب هذا المختص

لينج الكتبان الضرب المنجزة في هذا

الشكل انما السبعة طائلة من ضرب الكبرى

الكلية الموجبة في الصغرى سالبية الخ

والكلية وضرب الكبرى الكلية السالبة في الصغرى

الموجبة في الضرب الاول هو ذلك من الكليتين

الدوام على الصغرى اي كونه طائلة حرة
في الضرب الثاني
واما ان يكون الكبرى من الضرب الثاني
فيكون سالبية

ينعكس سالبية الامن التسع التي لا تنعكس البها

والثاني ايضا احدا لا من وهوان الممكنة لا

سيعمل في هذا الشكل الامع الصغرى سالبية

الصغرى صغرى وكبرى اوسع كبرى مشطرة

عامرة او خاصرة طائلة ان الممكنة كانت

الصغرى كانتا اكبرى صغرى او مشطرة

عامر

والطائفة الكلية التي هي في الشكل
الذي هو في الشكل
والتي هي في الشكل
والتي هي في الشكل
والتي هي في الشكل

بالخلاف او عكس الكبرى التي تليق ثم عكس النتيجة في

والصغرى

بعض ليس هو كل واحد من النتيجة في سالبية

جزئية في بعض ليس هو والبها الشراطين

بقوله والمختلفان في الكم اي في الاختلافان

في الكيف بناء على ما سبق في الشراطين سالبية

في بالخلاف يعني دليل انتاج هذه الضرب

لما تين جعل يفيض النتيجة في امور لا واللاذ

وموان جعل يفيض النتيجة لا يجاير صغرى

وكبرى القياس في كبرى لينج من الشكل

والصغرى كسوية في كل واحد من سالبية

والضرب الثاني هو ذلك من كليتين والصغرى

سالبية لا نحو لا شيء من سالبية والنتيجة

فيها سالبية كلية في لا شيء من سالبية والبها الثاني

المع بقوله لينج الكتبان سالبية كلية والضرب الثاني

هو ذلك من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبية

كلية نحو بعض ليس هو لا شيء من سالبية والضرب الثاني

هو ذلك من صغرى سالبية جزئية وكبرى موجبة كلية

بعض

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الصغرى في هذا الجواب
 لا تكون موجبة لانها لا تليق بالمتن
 والوجه الثالث في بيان ان الصغرى في هذا الجواب
 لا تكون موجبة لانها لا تليق بالمتن

الاول ما بنا في الصغرى وهذا الجواب
 لا يكون موجبة لانها لا تليق بالمتن
 الشكل الاول الخ الينج النقيضة المطلوبة وذلك لانها
 يجري في الضرب الاول والثالث لان كبرهما
 سالبة كلية تنعكس كنفها واما الاختلافان
 فكبرهما موجبة كلية لا تنعكس الا موجبة
 لا تنعكس لكبرية الشكل الاول مع ان صغرها
 انما سالبة لا يصلح الصغرى الشكل الاول والثالث
 ان يعكس

ان يعكس الصغرى فيصير شكلا بعاثا يعكس
 الترتيب يعني يميل على عكس الصغرى كبرى والكبرى
 صغرى فيصير شكلا او لا ينج نتيجة تنعكس
 النقيضة المطلوبة وذلك انما يتصور فها يكون
 عكس الصغرى كلية لصلح الكبرى للشكل
 الاول وهذا انما هو في الضرب الثاني فان صغرها
 سالبة كلية تنعكس كنفها واما الاول والثالث
 وصغرها موجبة لا تنعكس الا موجبة

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الصغرى في هذا الجواب
 لا تكون موجبة لانها لا تليق بالمتن
 والوجه الثالث في بيان ان الصغرى في هذا الجواب
 لا تكون موجبة لانها لا تليق بالمتن

وفي الثالث اجاب الصغرى وعلية مع كلية احد فها
 مضطربة سالبة موجبة لا تنعكس ولو فرض انما
 لا يكون الا موجبة انما قد يرد في اجاب الصغرى
 وعلية لان الحكم في كبره سواء كان اجابا
 او سلبا على ما هو اوسط الفعل كما هو في قولهم لا يتجدد
 الاصلح صغره مع الاوسط بالفعل ان لا يتجدد
 اسد ان يكون الصغرى موجبة ممكنة لم يتجدد
 الحكم من الاوسط بالفعل الى الاصغر مع
 عليه احد لما كان لو كانت المقدتان جزميتين
 في الفعل

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الصغرى في هذا الجواب
 لا تكون موجبة لانها لا تليق بالمتن
 والوجه الثالث في بيان ان الصغرى في هذا الجواب
 لا تكون موجبة لانها لا تليق بالمتن

الينج الموجبان مع الموجبة الكلية او بالسلب موجبة جزئية
 ومع السالبة الكلية او الكلية مع الجزئية سالبة جزئية
 لجان ان يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه
 الا صغره غير البعض المحكوم عليه بالاكثر فلا
 تقديرة الحكم من الاكثر الى الاصغر فلا يصيد
 بعض الحيوان انسانا وبعضها الحيوان ليس
 ولا يصيد قاعج الانسان فليس في
 جتان الضرب المتغير في هذا الشكل
 بحسب الشروط المذكورة مستر حاصلة
 من تمام الصغرى الموجبة الكلية والاكثر

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الصغرى في هذا الجواب
 لا تكون موجبة لانها لا تليق بالمتن
 والوجه الثالث في بيان ان الصغرى في هذا الجواب
 لا تكون موجبة لانها لا تليق بالمتن

الأربع كلها وضم الصغرى المحببة الجزئية الى

الكبريتينا لكثيبتين الموجبة والسالبة وهذه

الضرب لها مشركة في افعالها لا يمنع الا من يسهل

کتابخانه معانیج الایجاب و نشیئة مطایع

السلب ما ينتج من لايجاب فاقطع الدرك من

و جنتیان کلیندن خوشکل **و کل** این شخص

وأيضا المكعب من موجبة جزئية

مغزی و موجبة کلید کبری و الی هذا شاد و
المصر

بالجانب او عكس الصغرى او الكبرى ثم الترتيب ثم عكس النتيجة من

الكلمة التي تخرج الموجبان مع السالبة الكلية.

الثالث مفهومة كية وسالمة خيرة كما قال

الاسم او الكلمة مع الحرف في الالموجزة الكلمة

مع السالبة الجزئية **قوله** باخلاف يعنى بيان النتائج

اعدم الضروب هذه النتائج والمباخلف وهو

لهذا ان يؤخذ بقبض النتيجة ويجعل لكاتبه

کبری و صفی القبلین لا یجایز صفی البیت

من الشكل الاول ما ينافي الكبير وهذا يجري

2 المرق

المصم بقوله لينتج الموجبان الى الصغرى مع

الموجبة الكلية الى الكبرى والثالث عكس التامة

اعني المركب من وجبه كليته صغرى ومو

جزئیة کبری والیه اشار بقوله او بالعکس فلهذا

المراد من العكس عكس المصروف المذكور في اذ

ابن عكر الأول والأول فامل وأما النجعة

كلمة وصالة كلمة والفاني من
للسلب فاولها المركب من موجبة ومقتضى موجبة جزئية ثم

وسالبة كلية واليهما الشايع قوله ومع السالبيه

في الضرب كلما واما لعكس الصغرى اجمع

الى الشكل الاول وذات حب يكون الكبري

كَلِمَةٌ وَهِيَ فِي الْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَالرَّابِعِ وَالْخَامِسِ

واما عكس الكبير لم يصير شكلا اربعاً ثم عكس

الترتيب ليزداد شكلا اعلوا وينتج نتيجة ثم يعكس

لهذه النتيجة فانه المطلوب وذلك حقيقى لا

فكان الكري موجبة لبعده عكس مغاير الشكل

الاول ويكون الصف في كتيبة ليصلح كبره كما

وفي الرابع اما الجاهل مع كلفة الصغرى او اختلافا في الكيف مع

في الضرب الاول والثالث لا غير **وفي الرابع**

شرط انتاج الشكل الرابع بحسب الكم والكيف احد

الامر من احد الايجاب اما الايجاب المقدمتين

مع كلفة الصغرى واما اختلاف المقدمتين

في الكيف مع كلفة احداهما وذلك لانه لو كانا ^{هنا} احد

~~في كلفة~~ التزم اما كون المقدمتين

ساويتين او موجبتين مع كون الصغرى متباعدة

او غير متبعتين مختلفتين في الكيف على التفاضل
الذات

كلفة احداهما

الثالثة يحصل الاختلاف في كلفة دليل المقدم

اما على الاول فلان الحق في قولنا لا شيء من

الحجر انسان ولا شيء من الناطق حجر ^{محتاج} وهو لا

ولو قلنا ولا شيء من العزير حجر كان الحق

السلب واما على الثاني فلان اذا قلنا بعض

الحيوان انسان وكل الناطق حيوان كان الحق ^{الاجتماع}

ولو قلنا كل من حيوان كان الحق السلب واما

على الثالث فلان الحق في قولنا بعض الحيوان

يلعب الوجبة الكلية مع الاولى والخزنية مع السالبة الكلية والسالبان

انسان وبعض المحرم ليس حيوان هو الايجاب

ولو قلنا بعض الحجر ليس حيوان كان الحق السلب

ثم ان المقدم لم يتعرض لبيان شرط انتاج الشكل الرابع

بحسب المحنة فقلنا لا عند وهذا الشكل كمال

بعده عن الطبع ولم يتعرض ايضا لبيان انتاج الا

تفاوتات الحاصلة في الموجبات في شئ من

الاشكال الاربعة لعل الكلام ^{تفصيلها} فيها

مؤكد الى مطلوبات هذا الفن **والفصل** في
الضرب

مع الوجبة الكلية وكيفية الوجبة الجزئية جزئية موجبة ان لم يكن ^{المراد}

الضرب المنتجة في هذا الشكل بحسب ^{الطبع}

السابقين ثمانية حاصلة من ضم الصغرى ^{الجزئية}

الكلية مع الكبريات الاربعة والصغرى ^{الجزئية}

الجزئية مع الكبريات السالبة الكلية وضم الصغرى

السالبين الكلية وضم كليتها اي الصغرى

السالبة الكلية مع الكبريات الموجبة الجزئية

فلا تزداد لأن من هذه الضروب وهما ^{اللفظ}

من موجبتين كلبتين والمولف من موجبة

والجزئية مع الكبريات
الموجبة الكلية مع

او بالترتيب الثاني بعكس الصغرى او الثالث بعكس الكبرى

الى الكلية كافي الرابع والخامس **قوله**

بالرء ولا يجري الا حيث يكون المقدومان مختلفين

في الكيف والكبرى كلية والصغرى قابلة للا

نعكاس كافي الثالث والرابع والخامس والسادس

ايضا ان انعكسنا السالبة الجزئية لا غير **قوله**

بعكس الكبرى ولا يجري الا حيث يكون **الصغرى**

موجبة والكبرى قابلة للانعكاس ويكون

الصغرى وعكس الكبرى كلية وهذا ايضا

لازم

قوله في الاصل ان الشكل الاول هو
الصغرى من الشكل الثاني
وقوله في الاصل ان الشكل الثاني هو
الكبرى من الشكل الاول
قوله في الاصل ان الشكل الثالث هو
الصغرى من الشكل الرابع
وقوله في الاصل ان الشكل الرابع هو
الكبرى من الشكل الثالث

ومناطه شرط الامر بعينه ان لا يكون اقسام موضع عوم موضع عينة
الاولى

لازم الاولين في هذا الشكل فتدبر ذلك

كافي الاول والثاني والرابع والخامس والسادس

ايضا ان انعكس السلب الجزئية دون الموجبة قد

ومناطه شرط الامر بعينه الى الاخرى الى الامر

الذي اذا انعكس في كل قياس افتراضه على كل

منجما ومتمملا على الشرط السابق فما

قوله انه لا يداي لا بد في نتائج القياس

من احد الامرين على سبيل منع الخلق **قوله**

قوله في الاصل ان الشكل الاول هو
الصغرى من الشكل الثاني
وقوله في الاصل ان الشكل الثاني هو
الكبرى من الشكل الاول
قوله في الاصل ان الشكل الثالث هو
الصغرى من الشكل الرابع
وقوله في الاصل ان الشكل الرابع هو
الكبرى من الشكل الثالث

او مع ملاحظة الأكبر

الاول والثاني والرابع والسابع من الشكل الاول

في الكلام اشارة الى اشتراط فعلية

الصغرى في هذه الضروب ايضا **قوله** او خلية

على الاكبر الى اوسع حل الاوسط على الاكبر

ايجاب ان السلب سلب الحل وانما الحل هو

الايجاب وذلك كافي كبرى الضرب كافي

والثاني والثالث والسادس من الشكل

الرابع فالضربان الاولان قد اندرجا تحت

الاول والثاني

مع ملاحظة الاصغر بالفعل

اما من موضوعية الاوسط اي قضية كلية هو **المقدّمات في الشكل الثاني**

والاوسط كالكبرى في الشكل الاول

وكالصغرى في الضرب الاول والثاني والثالث

والسادس والرابع والسادس من الشكل الرابع **قوله** مع

ملاحظة ان ايمان محل الاوسط ايجابا على

الاصغر بالفعل كافي الصغرى الشكل الاول

واما بان محل الاوسط ايجابا على

كافي صغرى الشكل الثالث وكافي صغرى الضرب

الاول

واما من عموم موضوعات الاكبر مع الاختلاف في الكيف

الشكل الاول من كبرى موجبة كلية مع صغرى

سالبة متخاويلين ام كون القياس المرتب

على هيئة الشكل الثالث من صغرى سالبة

وكبرى موجبة مع كلية احد المقدمتين

متخاويلين وقد استنبهت على بعض الفحول

فان غير **قوة** وامان عموم موضوعية

الاكبر هذا هو الامر الثاني من الامرين اللذين

ذكرنا انهم لا بد من استنتاج القياس من احدهما

كلوا شقي التزم بد الثاني فهو انية على سبيل

منع الخلو كالاول وهما تمت الاشارة الى

شرائط استنتاج جميع ضربات الشكل الاول

الثالث ومنه ضرب من الشكل الرابع

فاحفظه واعلم انه لم يقل **للاكبر** اي او مع

ملا فانه **للاكبر** حتى يكون احضرات

الملاقات لتتمثل الوضع والتمثل كالتقدم

فيانم كون القياس المرتب على هيئة

الشكل

مع منافات نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر استنبهت

والمراد بالشكل الثاني والرابع كلاهما

بقيت شرائط الشكل الثاني بحسب الجمع

فانما راعى اليها **قوة** مع منافات الخ يعني

في كلتا مقدمتيه كافي الشكل الثاني في لا بد

في استنتاجه من شرط ثالث وهو منافات

في كلتا مقدمتيه كافي الشكل الثاني في لا بد

في استنتاجه من شرط ثالث وهو منافات

في كلتا مقدمتيه كافي الشكل الثاني في لا بد

في استنتاجه من شرط ثالث وهو منافات

وحاصلها كلية كبرى يكون الاكبر موضوعا

فيها مع اختلاف المقدمتين في الكيف و

ذلك كما في صغرى الشكل الثاني وكما في صغرى

الثالث والرابع والخامس والسادس من

الشكل الرابع فقد اشتمل الضرب الثالث و

الرابع منه على كلا الامرين ولهذا حملنا

الترتيب الاول على منع الخلو وقد اشير الى جميع

شرائط الشكل الاول والثالث كما وكيفا وحصة

والى

المراد بالامر الثاني والرابع كلاهما
بقيت شرائط الشكل الثاني بحسب الجمع
فانما راعى اليها **قوة** مع منافات الخ يعني
في كلتا مقدمتيه كافي الشكل الثاني في لا بد
في استنتاجه من شرط ثالث وهو منافات
في كلتا مقدمتيه كافي الشكل الثاني في لا بد
في استنتاجه من شرط ثالث وهو منافات

والمراد بالامر الثاني والرابع كلاهما
بقيت شرائط الشكل الثاني بحسب الجمع
فانما راعى اليها **قوة** مع منافات الخ يعني
في كلتا مقدمتيه كافي الشكل الثاني في لا بد
في استنتاجه من شرط ثالث وهو منافات
في كلتا مقدمتيه كافي الشكل الثاني في لا بد
في استنتاجه من شرط ثالث وهو منافات

مع منافات نسبة وصف الأوسط الى وصف الأكبر نسبة
الى ذات الأصغر من القول
لأن نسبة الأوسط الى الأكبر

والخريطة الشكل الثاني والرابع كما وكيفا

بقيت شرائط الشكل الثاني بحجب الحجة

فأشار الله اليها ^{وقوله} مع منافات الخ يعني

ان القياس المنتج المشتمل على الامر الثاني

العلماء وموضوعات الأكرام مع الاختلاف

في الكيف اذا كان الاوسط مثنو او محمولا

في كلنا مقدمية كافية الشكل الثاني في كل بلد

في اناجيه من شرط ثالث وهو مناقات فبشر

و حاصل کلینہ کبریٰ بکون اکبر و موضوعا

فِيهَا مَعَ اخْتِلَافِ الْمُقَدِّسِينَ فِي الْكَيْفِ وَ

فالتكامل في ضرب الشكل الثاني وكما في القرب

الثالث

الحل الرابع

الرابع منه

الترديد الاول على صنع الخلوق قد اسير الجميع

شرائط الشكل الاول والثالث كما وكيفا ومجته

والى

وصف الاوسط المجهول الخوصف الاكبر

الموسم في الكبري لبنته وصفها كوسط

المحمل كذلك الحفوات الاصغر الموضع

في الصغرى يعبر لابد ان يكون الضمان

المذكوران مكيفين بكيفيتين بحيث يقع

اجتماعها بين النبتين في الصدق

لواحد طرفها فاعلموا فرضا وهذه المناقاة دائرية

وجود او عدمه مع ما من شرط الاشكال الثاني

الحجة فتوقعها تحقق الانشا ووافقا ^{فيها} ^{منه} ^{منه}

يلتقي اما الخاداة مع الشرطين وحده اي

كلمة وجد الشيطان المذكوران تحققت لنا

المذكورة فلو انما اذا كانت الصغرى مائيد

عليه الدوام والكبري فضيلة كانت من الموححات

ما عدا الممكنين فان لها حكما على حد كما

سبحه فلا شك انه قد يكون مستوفى

الاولى الى ذات الاصغر يدوام الاحباب

او مشروطة اذ يكون الشبه وصف الاوسط الى
ذات الاصغر باكان الايجاب مثلا ونبته وصف
الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة السلب اما

والمحمول لازم للذات ولازم للازم لازم وكذا
اذا كانت الكبرى ممكنة والصغرى ضرورية مثل
الاشياء بالزمان لا بد ان يكون
الاشياء بالزمان لا بد ان يكون

ما مر واما اتحادا مع الشرطين عدما اي
كلما اتفقا احد الشرطين المذكورين لم يتحققا معا
المذكور فلا ضرورة ان يكون الصغرى حاصلا
عليه الدوام ولا الكبرى فان عكس البتة لم يكن في
الصغريات احصا من المشروطة الخاصة ولا
في الكبرى احصا من الوقيفة ولا منافات
بين ضرورة الايجاب مثلا لحجب الوصف
لا دائما وبضرورة السلب في وقت معين لا دائما

الصغرى ضرورية على تقدير كون الكبرى ممكنة كما
احصا الصغريات المشروطة الخاصة واللازمة
ولا منافات بين امكان الايجاب وبين ضرورة
السلب في وقت معين لا دائما وكذا لا يمكن
الصغرى ضرورية على تقدير كون الكبرى ممكنة كما
احصا الصغريات المشروطة الخاصة واللازمة
ولا منافات بين امكان الايجاب وبين ضرورة
السلب بحسب الوصف لا دائما ولا بين ضرورة
الصغرى

ذلك الوقت هي اوقات الوصف العنوي واذا
انقضت المناظرات بين الاخصيين ارتفعت
بين ما هو اعم منها ضرورة وكذا اذا لم يكن الا
ضرورية ولا مشروطة حين كون الصغرى ممكنة كان
احصا الكبرى بالاشياء واللازمة والعرفية الخاصة
او الوقيفة ولا منافاة بين امكان الايجاب
وبين دوام السلب واما السلب ما دام الذات ولا بين ضرورة
بحسب الوصف لا دائما ولا بين ضرورة
السلب في وقت معين لا دائما وكذا لا يمكن
الصغرى

فصل الشرطي من الاقتران اما ان يتركب من متضلعين او
متضلعين

۱۱۱

السبب ما دام لذات وتفق هذا الهبة على

عند الوجه الوجه ما تقرت⁹ به بعون الله الحليل

والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم

ونعم الوكيل **قول** من مصنفين كقولنا انا

الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت الشمس

الشمس بالعزم موجودا لعالم في پنج كلما كانت الفوار موجود

فالعالم معنى ^{قوله} او خفص صلتهم لقولنا اما

ان يكون العدة زوجا واما ان يكون فرها واما
واما

اَوْ حَالِيَةً وَمُتَّصِلَةً اَوْ حَالِيَةً وَمُفَصَّلَةً اَوْ مُفَصَّلَةً وَمُفَصَّلَةً مِنْ

واما ان يكون الزوج زوج الزوج او يكون الفرد

الفرق بين الكل والخاصية اتم الله
الزوج او يكون

الكل موزون بوزن الذهب في كل يوم
الكل موزون بوزن الذهب في كل يوم

كلما كان الشيء لنا

عن حيوان

الحق الحق
الذي هو الحق

فقد

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

اوجلية ومتصلة او جلية منفصلة او مفصلة منفصلة من

واما ان يكون الزوج زوج الزوج او يكون الغرض

بفتح ان يكون العدد زوج الزوج او لا يكون

نوع الفرد او يكون فردا قويا او ضعيفا او حليما او متعلما

لنؤخذ الشيء انسان وكلما كان الشيء

كان حيوانا يتبع هذا النوع حيوان قوامه

أول حلة من فضة لخم هذا عبدود المسمى

اما الزكاة والصدقة وجا الوكيد في هذا

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

فصل الشرطي من الاقتران اما ان يتراكم من متصلين او منفصلين

164

السلب ما دام الذات^٢ وتحقيق هذا الوجه على

هذه الآية واحدة من دعواته يدعو الله الخليل

والله

وَقَدْ

المسألة

الشمس بالعلم مع موجود

فَالْعَالَمُ مَعْنَى **وَالْه** أَوْ شَيْءٍ مِمَّنْ لَقَوْلُنَا أَمَّا

ان يكون العدد زوجا واما ان يكون فرعا واما

وایا

وهو مفصلة نحو كل كان هذا لا يترفع عن عدد

وإذا ما ان كان يكون العدة زوجا او كونا فردا

ينفصل كما كان هذا لا يترفع عما ان يكون زوجا

او فردا **الاستثنائي** وينفصل ما لا يترفع عن ذلك

الاشياء من استثنائها المقتضى في حين يكون

هو الحد الأوسط فان ما ان يكون محكوم عليه

في كلا المقدمتين او محكوما به فيهما او محكوم

في الصغرى او محكوما عليه في الكبرى او العكس

ما لا

فأول هو الشكل الثالث والثاني هو الثاني و

الثالث هو الأول والرابع هو الرابع **في**

في تفصيلها التي في تفصيل الاشكال الأربعة

في تلك الاشياء الخمسة بحسب الشرائط الصغرى

والنتائج التي لا يليق بالخصرات في طلب

من طوعا لا تناهون **في** الاستثنائي في

العيان الاستثنائي وهو الذي يكون النتيجة

فيه مدكورا بما ذكرته وهيئة الترتيب من مقدمة

شرطية متقدمة حليمة ليست في ما عين احد

جزئي الشرطية او مقبضه لينفصل عن الآخر او

تقبضه فالاحتمالات المتصورة في النتائج

كل استثنائي اربعة وضع كل وضع كل لكن

النتيجة منطوق كل قسم شئ في تفصيله ما

المتم من ان الشرطية ان كانت مفصلة ينفصل منها

احتمالا من وضع المقدمتين وضع النتائج

لاستلزام تحقق الملامح تحقق الملامح وضع

وضع الملامح

وضع التالي ينفصل عن المقدم لاستلزام انقضاء

اللازم انقضاء الملامح وما وضع التالي ينفصل

وضع المقدم ولا رفع المقدم ينفصل عن التالي

لجواز ان يكون لللازم اعم فلا يلزم من تحققه

تحقق الملامح ولا من انقضاء الملامح انقضاء

قد علمت من هذا ان المراد بالمتصل في هذا الباب

اللزومية واعلم ايضا ان المراد بالمنفصلة ههنا

العنادية وان كانت الشرطية منفصلة فانها في

ينج من وضع كل جزء نفع الامور المقدم لا امتناع
اجتماعها ولا ينج من رفع كل جزء وضع الامور
لعدم امتناع الخلو بينها وما نفع الخلو بالحق
واما الحقيقة فلما استعملت على منع الجمع و
الخلو معا ينج في الصور الاربعة النتائج
الاربعة **في** وضع المقدم ورفع الثاني **في**
ان كان هذا الانسان كان حيوانا لكنه انسان
حيوانا لكنه انسان فهو حيوان لكنه ليس بحيوان
ليس

فليس انسان **في** الحقيقة كقولنا اما ان يكون
هذا لعدة زوجا او فردا لكنه زوج فليس به لكنه
فرد فليس به زوجا لكنه ليس به فرد فهو زوج لكنه
ليس زوج وهو فرد **في** كنهة الجمع **في** اما
هذا اشجر او حجر لكنه شجر فليس به لكنه حجر
فليس شجر **في** كنهة الخلو **في** هذا اما لا شجر
واما لا حجر لكنه ليس به لاشجر ولا حجر **في** وقد
يخص **في** اعلم انه قد ثبت للم على اثبات الله

اثبات المدعي بان له لصادق تقيضه
لاستحالة ارتقاء التقيضين لكن تقيض غير
واقع فيكون لهودا فاعلم غير مرة في حشا
العكس والافضيه وهذا القسم من الاستدلال
يسمى بالخلف اما لان شجر الخلف اي
الحج على تقدير تقيض الحكم او لا يتقبل
الى الحكم فخطفه اي من ورائه الذي هو تقيض
وهذا ليس قياسا واحدا بل الخلق الى قياسين
احدهما

احدهما اقترائي شرطي والآخر استثنائي
مقتضى استثنائي فبغير تقيض الثاني هكذا
اعلم ثبت الحكم لثبت تقيضه وكما ثبت
تقيضه **في** الحج ينج اعلم ثبت الحكم لثبت الحج
لكن **في** كنه ثباته فبعدم ثبوت الحكم لكونه تقيض
المعتمد ثم قد يفتقر الى ان الشرطية تعني
قدنا كما ثبت تقيضه ثبت الحج الى دليل
فيكثر القياسات كذا قال المصنف في شرح

فصل الاستقراء تصحح الجزئيات

الاصول فتعلمه ومرجعها استثنائي وقدراني
معناه ان هذا القدر مالا يدور في كل قياس
خلف وقد يرد عليه فافهم **قوله** الاستقراء
تصحح الجزئيات اعلم ان الحجة على ثلثة اقسام
لان الاستدلال اما من حال الكل على حال
جزئيات واما من حال الجزئيات على حال الكل
واما من حال احد الجزئين المنتدبين تحت
كل على حال الجزء الاخر فالاول هو القياس
وقد س

وقد سبق مفصلا والثاني هو الاستقراء
والثالث هو التمثيل والاستقراء هو الجزئيات
التي يستدل فيها من حكم الجزئيات على حكم
كلها وهذا تعريفه الصحيح الذي لا يخفى
عليه واما استنبطه المصنف عن كلام الفقهاء
وحجة الاسلام واصناره اعني تصحح الجزئيات
وتتبعها لاثبات حكم كلي فغير شاذ ظاهر
فان هذا التتبع ليس معناه استنبطه

الجزئيات حكم كلي

موصلا الى وجه واحد في فلا يدل على صحة الحجة
وكان الباعث على هذه المسألة هو الامانة في
ان تسمية هذا القسم من الحجة بالاستقراء ليس
على سبيل الاحتياط بل على سبيل النقل ومعناه
اخر كما ينبغي انشاء اقدرة الجليل في معنى
التمثيل **قوله** لاثبات حكم كلي اما بطريق التمثيل
فيكون اشارة الى ان المظهر في الاستقراء يكون
كل جزئياتها متفقين على ما بطريق الاستقراء
واللون

والتنوين في كل موضع من المضاف اليه لاثبات
حكم كليها الى تلك الجزئيات وهذا هو التمثيل
الجزئي والكلي كليهما بحسب الظاهر لان في الواقع
لا يكون المصنف بالاستقراء الا الكل ويتحقق ذلك
انهم قالوا ان الاستقراء اما تام يتصح فيه كل جزئيات
تبات باسرها ويرجع الى القياس المقسم كقولنا
كل حيوان اما ناطق او غير ناطق وكل ناطق حيوان
وكل ناطق من الحيوان حيوان فيصح كل حيوان

وهذا القسم يفيد البقين واما ما قد كنفي
فبغير تنقيح اكثر الجزئيات كقولنا كل حيوان يخرج
فكذلك لا سفل عند المضع لان الانسان كذلك
والفرق كذلك والمبرك كذلك لا الى غير ذلك مما
صلواته من افواه الحيوان وهذا القسم لا
يفيد العلم اذ من الممكن ان يكون من الحيوان
التي لم تضادها ما يخرج فكذلك لا على عند
المضع كما هو ^{شبهه} في الصالح ولا يخرج الحكم
ان

بان الثاني لا يفيد الا الظن اما يصح اذا كان
المعلم الحكم الكلي واما اذا كان الجزئي فلا
ان تنقيح البعض يفيد البقين به كما يقال بعض
الحيوان يخرج وبعض الانسان وكل فرد يخرج
فكذلك لا سفل عند المضع وكل انسان ليس كذلك
ينفج قطعا ان بعض الحيوان كذلك ومن هذا
العلم ان كل عبادة المنز على التوسيع لا هو
الرواية اصغر من حيث البداية ابطر ذلك في

والتمثيل بيان مشاركة جنس الاخرى على الحكم لثبت فيه

نوعه وصحة التعريف بالاعم توابع التمثيل
بيان مشاركة جزئية الاخرى على الحكم لثبت فيه
اي لثبت الحكم في الجزئية الاولى والجمالية
اخرى تشبيه جزئية الجزئية في معنى مشتركة بينها
ليثبت في التثنية الحكم الثابت في التشبيه العلل
بذلك المعنى كما يقال البند حرام لان الخمر حرام
وعلة ومنه الخمر الاسكار وهو وجوب في البند
وفي العبادين فاسح فان التمثيل هو المحجة التي
يجع بها

يقع فيها ذلك البيان والتفسير وقد عرف البكنة
في السامح في تعريف الاستفهام ونقول
كان العكس يطلق على المعنى المسددي اعني
التبدل وعلى القضية الحاصلة بالتبدل كذلك
التمثيل يطلق على المعنى المسددي وهو تشبيه
والبان المذكوران وعلى المحجة التي تقع فيها
ذلك التفسير والبيان فلو كان تعريف التمثيل
بالمعنى الاول وعلم المعنى الثاني بالمقابلة

وهذا طهر في الحكم العكس البند لا يفر عليه

الحال فيما سبق في الاستقراء هذا ولكن لا يخفى

ان المسألة علمية تعريفية لا استقرائية والتشبيه

المستبعد الى المذكور فعاقد المسامحة وهل

هو الاكثر على ما فتروا والعمدة في طريقه الدوران

والدعوة علمية لا تعريفية التمثيل من المقدمات

الاولى ان الحكم ثابت في الاصل اعني المشبهة

الثانية ان علم الحكم في الاصل الوصف كذا في

الاشياء الاشياء الاشياء الاشياء

الثالثة ان ذلك الوصف موجود في العرف اعني

المشبهة فانه لا يخفى العلم بهذا المقدم الاشياء

ينقل الحكم الى المشبهة ثابت في العرف اعني وهو العلم

من التمثيل ثم المقدم الاول الاشياء الاشياء

في كل تمثيل اما الاشكال في الثانية وما فيها من

مقدمة فصولها في كتب اصول والمصنف ذكرها

وهو العدة من بينها وهو علم في الاصل الاول الاشياء

ولقد ثبت الحكم في الوصف الذي في علمه الاشياء

الاشياء الاشياء الاشياء

الاشياء الاشياء الاشياء

الاشياء الاشياء الاشياء

فصل في القياس ما بين هاتين

اما الاتخاذ من العيب او المصانع والاعمال المحسنة

الاطعم المحسنة او الراحة المحسنة او الامساك

لكن الاول ليس بعلة لوجوده في الدارين بل

الحكمة فكذلك الاول في ما سوى الامساك بل

ما ذكره في الامساك لا بعلة القياس

كما ينقسم باعتبار الهيئة والمصورة الى استقراء

والاستقراء باقسامه اربعة استقراء من اعتبار الذات

والاعتناء بالحقس اعني البرهان والجدلية والخطا

وجوه او عدما كانت بالحكمة على الاستقراء فليكن

مسكرا او ما اذا ان العلم الاستقراء في العلم بالحكمة

الدوران علمية كونه المقدار اعني الوصف علمية

اعني الحكم الثاني الذي يدور في الترتيب الترتيب

وهو ان يتبين ان الاوصاف لا تسلم بوجه وان علم

الحكم على هذه الصفة لو كانت ثم على ان الحكم علمية

كل كونه يستقر على وجه واحد فيستفاد من

ذلك كون هذا الوصف علمية كونه علمية من العلم

اما

والشعر والمغالطة وقد يسمى السقطة التي لا
تكتفي بما يحتمل ان تفيد تصديقاً او ان لا تفيد
التصديق اعم الخيال والثاني الشعر الاول
اما ان تفيد لنا او يرميها فالاول الخطابة والثاني
ان افاد جزم ما يقيننا هو البرهان والاقان اعتبر
فيه عموم الاختصاص من العامة او التسليم من
الحصص فهو الجدول والاقان المغالطة واعلم
ان المغالطة انما تستعمل في مقام الحكم

بحيث تستعمل وانما استعملت في مقام الحكم
الحكم بحيث تستعمل واعلم ان البرهان
البرهان ان يكون مقدماته باسرها يقينية
بخلاف غيره من الاقسام مثلاً لا يكون
القياس مغالطة ان يكون احدها مقدماته
هيمنة والحاشية الاخرى يقينية نعم يجوز ان لا يكون
فيها ما هو دون منبر الشرائع والاعمال
بالاخذ من المؤلف من مقدماته واثباتها

بناقل من اليقينية

خجلة لا يسمى جيداً بل بالثبوت واعلم **قوله من**
اليقينية ما يخرج اليقين هو التصديق المجازم
المطابق للعراقع التي بها اعتبار التصديق
يشتمل الشك والوهم والخيال وسائر المشورات
وقد اخرج الخرج الظن والمطابقة المحمل المركب
والثابت التقليدي المقدمات اليقينية
اما بدعيات ونظريات فتعتبر في البدعيات
لاستحالة الدور والسلسل فاسول اليقينية

هي اليقينية والنظريات متفرقة عليها
والبدعيات ستة اقسام بحكم الاستقراء
السيطرة ان الفضائل البدعيات لها ان يكون مقدمات
منها مع اليقين كما في الحكم والجزم او لا
يكون فالاول هو الخواص والثاني هو العامة
يتوقف على واسطة غير الحسن والقبح والباطل
او الثاني المشاهدات وينقسم اليقين
الحسن الظاهر ويسمى حسابات والى مشاهد

وأصليها الإقليات والشبهات والخبريات والمجدييات

الحسن الباطن وصيحي مجديايات والاوان

يكون تلك الواسطة بحيث لا يغيب عن الهدف

عند تصور حصور الأطراف ولا يكون كذلك

والاول هو الفطريات ويسمى قضايا قضايا

معها والثاني اما ان يستعمل فيه الحديث

وهو الانتقال الداعي من المبادئ الى المظهر او

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحكم فيه حاصله باحسانا وجماعة بمنع عند
مواضع

تواضعهم على الكذاب فهو المتواضعات وان

ليكن كذا لك بل جاصل من كثر التجارب فحسبي

التجربيات وقد علم بذلك حد كل واحد منها

فَقَالَ الْاَوَّلِيَّاتُ كَقَوْلِنَا الْكُلَّ اعْلَمُ مِنَ الْخَبْرِ

والمشاهدات اما المشاهدات الظاهرة

تلقوا الشمس شرقا والما حرقه واما الباقية

فَكُنُوا لَنَا جَوْعًا وَعَطْشًا قَوْلُ اللَّهِ وَالْجَوْعُ

كقولنا ^{١٢} ^{١١} ^{١٠} ^٩ ^٨ ^٧ ^٦ ^٥ ^٤ ^٣ ^٢ ^١ ^٠ ^١ ^٢ ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠}

والتوارث والعطريات ثم ان كان الأول مطمع عليه النسبة في حق

كفولنا انوار البرهه استفاد من الشمس **قوله** و

المكة والمنارات كقولنا موجود دولة والقطر

كفونا الأربعة نوح فان الحكم فيه بواسطته لا

يعني عماره ههنا عني ملاحظه الطرافه

وهو الانقسام بمضاوئين **مؤ** ثم افكان

الحمد
الحاكم الاوسط في البر والبحر في كل قياسه بدار

يكون علمه كحصول العلم بالنسبة الإيجابية

او السليبية المطوية في النتيجة ولهذا يقال ^{منه} ان

٤٨٢

في الدفن عليه لما في الواقع فله والا فاني من

في الاثبات والواسطة في التصديق فان كان

مع ذلك واسطنه في البوت انظروا اي علمه لتلك

الفنية الاجمالية والسليمة في الواقع في نفس

الامر كمن الاطلاء كقولك هذا مستغنى

الأخلاق وكل معتق الأخلاق المجموع فهذا

محرم فالبرهان لا يصح برهان التام لا لانه

على ما هو لم الحكم عليه في الواقع وان لم يكن

واسمهم في البوت ايضا يخفى لم يكن علم للنسبة

في نفس الامر فالبرهان في ديني برهان الا ان
الحديث لا يدل على اتملى الشبهة الحكم وعقده
في الواقع دون عليه سواء كان الواسطه معلو
للحكم كما هي في قولنا زيد محمود وكل محمود
الاحاطه غير مستغن الاحاطه وقد حقق
هذا باسم الدليل ولم يكن معلو لا الحكم
كاله ليس على ذلك وان معلو ليس الثالث
وهذا لم يحسن اسم كما يقال هذا محي شدة
حاولي

غباراً نكلاً ما شئت غباراً حتى يخرج من فخذ الحنظل
مخرجاً فان لا شئ اذ غبار ليس معلوماً الا بالاحتمال
ولا العكس بل لا كلام معلوماً لأن الصفراء
المستعينة الخارجة عن العروق **قوله** من
المشهورات هي العقضايا التي يطابق فيها
أراء الكل الحسن الا حسان وقبح العبدان
او ان احاطة كنه ذبح الحيوان لا يقتضي العمل
قوله والسلام هي العقضايا السليمة من الخصم

في المناظرة اوبرهن عليها في علم واخذت في آخر
على سبيل التسليم **قوله** يتألف من المصنوع
لحيضا بايؤخذ من يعقد فيه كالاوقياء
والجواهر **قوله** والمظنونات لحيضا بالحق
لها العقل حكما راجحا غير جازم ومقابلتها
بالمصنوع من قبيل مقابلته العام بالخاص
فالمدعيه ماسوى الخاص **قوله** من المحيلا
لحي العضا بالانذعن بها النفس ولكن
سائر

٢
 تتأخر عنها ترغيبا وترهيبا وإذا قرئت بها
 كما إذا قيل الحمد لله رب العالمين
 سؤاله يفسد الفسق
 ترغيبا بها وإذا قيل
 جمع أو وزن كما هو المتعارف
 العسل مرة ومجموعة
 القنص وتنفرت
 تأمل **قوله** وما أسفلى منسوب إلى عنه مخرج
 التفسطوي مشتقة من سوطا مع
 سوطا أسفلا لغزونا ثم رغب الحكمة الموقنة
 المبالغة **قوله** من العجائب التي يحكم بها هي القضايا
 العلم في غير المحسوس فإسا على المحسوس
 كما يقال كل موجود فهو متحيز **قوله** وأما

التفسطوي مشتق من سؤسطامع

سوفنا اسقط الغزو نونا نندفع الحكمة الموحدة

والمداينة **قوله** من العتبات التي يحكم بها هي القضايا

الوعاء في غير المحسوس قياسا على المحسوس

کلیقال کل موجود فهو متجه **قوله** وَا

هي القضايا الكاذبة السببقة بالصادقة
الاولية والمشهورة لا شبهة ليعطي
معنى واعلم ان ما ذكره المتأخرون
في الصناعة الخمسة اختصار فكل علم
واهمه مع كونه من المجهول وطولها في الا
قترانات السطحية ولوازم السطحية مع
قلة الجدوى عليك بما نكتبه لقدماء
فان فيها شفاء العليل ونجاة القليل **اجزاء**
العلوم

العلم هو المعرفة بالحقائق
والتي هي موضوعات العلم
وهي التي يبحث في العلم عن أصلها

العلوم التي كل علم من العلوم المدققة لا بد
فيه من امور ثلاثة احدها ما يبحث فيه من
خصائصه والاثر المطلوب منه اي يجمع
جميع اجزاء العلم اليها وهو الموضوع
وتلك الاثار هي الاعراض الدالة لما
القضايا التي يقع فيها هذا البحث وهي
المسائل وهي التي تكون نظرية في الغالب
وقد تكون بدلية غناجبة الى التفسير **اجزاء**

العلم المدققة لا بد
فيه من امور ثلاثة
احدها ما يبحث فيه من
خصائصه والاثر المطلوب منه

المستقيمة **قوله** الموضوعات هي المسائل
مشهورة هوائ من عدة الموضوعات من
اجزاء العلم اما ان يريد به نفس الموضوع
او تعريفا والتصديق بموضوعية وان
متدرج في موضوعات المسائل التي هي
اجزاء المسائل فلا يكون جزء على
حدة والثاني من المبادئ التصورية
والثالث من المبادئ التصديقية فلا

بوجوده
التصديق

وقوله يطلب في العلم بعم القيلين وامامنا
في بعض النسخ من التخصيص بقوله بالبرهان
في زياد ان النسخ على انه يمكن توجيهه بان
على الغالب او بان المراد بالبرهان ما يشتمل
التفسير فثبت الثالث ما ينبغي عليه المسائل فما
يقيد تفصولات اطرافها والتصديقات
القضايا بالماخوذة في دلالتها فالاولى هي
المبادئ التصورية والثانية هي المبادئ
المصورة

العلم هو المعرفة بالحقائق
والتي هي موضوعات العلم
وهي التي يبحث في العلم عن أصلها

يكونان جزء على جزء أيضا والرابع من
مقدّمات الشروع فلا يكون جزء
ويمكن الجواب باختصار كل من الحقوق
الأدبعتا على الأول فيقال ان نفس
الموضوع وان اندرج في المسائل لكن
لشدة الاعتناء به من حيث ان المقصود
من العلم معرفة احوالها والبحث
عنها ههنا عند جزء على جزء او يثبت ان
المسائل

المسائل ليست هي مجموعة الموضوعات المحمولا
والنسب بل المحمولا المنسوبة الى الموضوعات
قال المحقق لدواني في حاشية المطالع المسائل
هي المحمولا المنسوبة بالدليل في غير نظرنا لا
فلا يمتطاهر قولهم المسائل هي ضايا
كذا وموضوعاتها كذا ومحملها كذا وانظم
فلو كان المسائل نفس المحمولا المنسوبة لوجب
عدها شروعا لموضوعات المسائل التي هي وراء

الان يقال ان المقصود من العلم معرفة احوالها والبحث عنها ههنا عند جزء على جزء او يثبت ان الموضوعات المحمولا المنسوبة بالدليل في غير نظرنا لا

واجزائها واعراضها

فيا سات العلم تعريفه فتفسيره بالاعم ولما
على الرابع فيقال ان التصديق بالموضوعية
لما توقف عليه الشرح على صيغة وكان له في
مدخلية في معرفة مباحث العلم ونبرتها
على ان من عند جزء من العلم مساهمة وهذا
ان بعد المحملات **فقط** لها اجزائها اي حدود
اجزائها اذا كانت الموضوعات مركبة **قوله**
واعراضها اي حدها **قوله** تلك الموضوعات

موضوع العلم جزء على جزء فلهذا على التمام
فيقال ان تعريف الموضوع وان كان متديدا في المبدأ
المقصود به لكن عند جزء على جزء لاعتناء به
كما سبق ولما على الثالث فيقال ان على التمام
بان عند التصديق بوجود الموضوع من المبادي

كما يقال عن الشيخ **التصديق** في القضايا التي لا تتغير فبما
العلم كائن على التمام في شئ الكليات
وايه بكون الشئ في فعله المصطفى عليها
ما

كما يقال عن الشيخ
التصديق في
القضايا التي لا تتغير
فبما العلم كائن على التمام في شئ الكليات

بالنسبة الى منحصر مصادرة القياس الى اخر
قول

الظن لا ينطبق الا على العرض الاقوى اي
للمواضع

والتحقيق في هذه المسألة

الاعراض الذائبة جميعا على ما قال المصنف

في شرح الرسالة السعوية ثم ان هذا القيد
 يدل على ان المقام اختار مذهب الشيخ في
 لزوم كون جملة المسائل اعراضا زائفة
 لموضوعاتها والميزان في كلام خارج المطالع
 لكن الاسناد المحقق في ~~هذا~~ ما ورد عليه
 انه كثير ما يكون محمول المسئلة بالتسليم
 الى موضوعها من الاعراض العامة ~~التي~~
 كقولنا الغطاء على سكر حرام وقول النجاة
 كل باع

كل فاعل رفيع وقول الطبيعي كل فاعل مشترك
 على الاستدانة نعم يعني ان لا يكون اعم

من موضوع العلم وصرح بذلك المحقق ^{في الزيادة على ان لا يكون محمول الموضوع}
 انهم في هذا القول بل واقول في لزوم هذا ^{اختيارا لصحة الاستدلال}

الاعتبار انهم نظرا لصحة ارجاع المحمولات
 العامة الى العرض الذاتي بالقيود المختلفة ^{المختصة}
 كارجح المحمولات الخاصة اليه بالمعنى
 القوي المدقق ^{في المثال لا يعقل الفرق والادعاء}
 الاسناد لما صرح باعتبار التاكيد ^{في المثال لا يعقل الفرق والادعاء}

وقد يقال المبادي لما يبدى به قبل القصور والقدمات لما يتوقف عليها الشروع
 بوجه التجربة وفرض الرغبة كقصر في العلم وبيان غايته وموضوعه وكان

فندم اعتبار الاول حكيم وفيه نازلة كلام
 لا يحاط بالمقام ^{قوله} وقد يقال المبادي اشار
 الى اصطلاح اخر في المبادي ولما تقدم
 ومنع من ان الحاصلة المختصرا لا يصلح
 الملقى المبادي على ما يبدى قبل الشروع
 في مقاصد العلم سواء كان داخل في

كقصر المبادي ^{العلم فيكون المبادي المصطنعة السابقة}
 او كان جاعلا يتوقف عليه الشروع ولو على ^{العلم}
 الخ

القدمات يذكر ما يتقونه الترويض التماسا لاقول العرض لتلا يكون طلبه
 عينا ان في النفع اي ما يشوقه الكل طبعا ليدل على الطلب ويكمل الشدة

الجزء ويسمى مقدمات والفرق بين المقدمات
 والمبادي بهذا المعنى لا ينبغي ان
 يشبه فان المقدمات خارجة عن العلم لا
 حائل بخلاف المبادي فينبصر ^{قوله} يذكر
 اي في صديكهم على اخص المقدمات
 او من المبادي بالمعنى الام ^{قوله} العرض
 اعلم ان على ما يترتب فعل اكان باعيا
 للفعل على على مدونة ذلك الفعل فترتب

كعنة الحد والغاية
 وبيان الموضع والا
 يستند صريح

غضاضة على تامة ولا فليس في فائدة ومنفعة
وغاية قالوا افعال الله تعالى لا تغل الاخر
وانتم لتعلم غايات ومنافع لا تخصي مكان
المعصية المصالح ان الغدواء كانوا لا يكونون في
صلواتهم ما كان سببا على مدوني
المدون الاول لهذا العلم ثم يعقوبون بما
يشتمل عليه من منفعة ومصلحة بميل اليها
عموم الطبايع ان كانت العلم منفعة ومصلحة
سوى

سوى الغرض الباعث للمواضع الاول وقد
عرفت في صدر الكتاب الغرض والغاية
من علم المنطق وهو العصمة وقد كان
ثالث التسمية العلم من وكان
المعصية هي هنا الاشارة الى وجه تسمية
العلم كما يبق انما هي المنطق منطقا لان المنطق
يطلق على الظاهر والباطن والظاهر والباطن
الباطني وهو اركان الكلمات وهذا العلم

الرابع المواقف ليسكن قلبا المتعلم

يقوى الاول ويسلك بالثاني مسلك
التدريج في سلكه فاستحق اسم من المنطق والمنطق
اما مصدر مسمي بمعنى المنطق اطلاق على العلم
المذكور وبنا الغرض في مدخله وفي تشكيل
المنطق حتى كان هو وما اسم مكان كان
هذا العلم محل المنطق ومطهر وفي ذكر
وجه التسمية اشارة اجمالية الى ما يفصل
العلم من المقاصد قوله الرابع ليسكن
قلب

قلب المتعلم على ما هو الثاني في مبادئ
الحال من حرفة حال الاقوال بمراتب الرجال
واما المحققون فيعرفون الرجال بالحق
لا الحق بالرجال والنعم ما قال وفي ذي
الجمال على سلم الله المتعال لا تنظر الى
الى من قال قاله نظر الى ما قاله من التفتت
المنطق والفلسفة هو الحكيم العظيم اسطفا
دوقا بامرا كنند وفي هذا الوقت

الخامس ان من اي علم هو يطلب فيه ما يليق به

المعلم الاول ولم يدل للمنطق انه ميراث
ذي القرنين ثم بعد نقل المنهجين تلك الفلسفة
من لغة يوناني الى لغة العرب ووضعا وبقيا
واحكمها واغنى ما فيها المعلم الثاني الحكيم
ابن نصر الفارابي وقد فصلنا وحررنا ما بعد
اضاة كتب ابي نصر الشيخ الرئيس ابو علي بن
سينا شكر الله مساعيهم الجليلة **قوله** من
اي علم هو اي من اي جنس من اجناس العلوم
العلم

العقيدة او المنطقية العربية او الاصلية كما
يجت عن حال المنطق انه من جنس العلوم
الحكمة ام لا فان ضربت الحكمة بالعلم با
حوال اعيان الموجودات على ماهي عليه
في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية لم يكن
منها اقل من عشرة الا من الموضوعات
والموجوبات ^{التي لا تليق بالحكمة} الذهنية المتوصلات الى
المستور او الى المتدبر واذا اخذ

السادس ان من اي مرتبة هو يتقدم على ما يجب ويؤخر عما يجب

الاحيان من التفسير المذكور ففهم من الحكمة
ثم على المتقدم الثاني ففهم من فطنة الحكمة ^{التي هي في مرتبة العلم}
النظرة الباصرة عن ما ليس وجودها بعد
ربنا واختارنا ثم هل هو اصل من اصول
الحكمة النظرية او من فروع الحكيم والمقام
كل سبع بسط ذلك الكلام **قوله** في اي مرتبة
هو كما يقال ان مرتبة المنطق ان يستغل به
بعد هذا في الاختلاف وتقوم الفكر
سبع

التابع النسخة لطلب كل باب ما يليق به

بعض الحدايات وذكر الاشياء في بعض
رسالة ان ينبغي ان يتاخر في زمانها هذا
عن علم قد وصلح من العلوم الاخرية لما
شاع من كون النداوين باللغة العربية
قوله النسخة اي نسخة العلم والكتاب
في ابوابها فالاول كما في ابواب المنطق
نسخة الاول باب ايا فرعي اي الكتاب
الحشر والثاني التعريفات الثالث القضايا

منه والافعال والاعمال

القياس
القياس

الرابع القياس واخويه القياس الخامس البرهان
السادس المجلد السابع الخطابة الثامن المعاني
التاسع الشعر وعصمه عد باب بحث الاغنى
باب آخر فاعاد باب المنطق عشرة كاملة و
الثاني كما قال ان كتابنا هذا رتب على
تتميم القسم الاول في المنطق وهو
على مقاصد ومقصد في وخاتمة المقصد
بيان الماهية والغاية والموضوع المقصد
الاول

هذا هو
الكتاب
الاول

الناس الانحاء التعليمية

الاول في مباحث المقصودات المقصد
الثاني في مقاصد المقصدات والخاتمة
على اجزاء العلوم القسم الثاني في علم الكلام
وهو مرتب على هذا الباب الاول في الكلام
قال الشنيتي ورتبته على مقصد اول مقصد
وخاتمة وهذا الثاني تابع كثير فاعاد
كتاب في الانحاء التعليمية في الطريق
المذكورة في النقا لهم لعموم تفصيل العلوم

او كتاب الخ
الاول

وهي التتسيم اعني التاكثير من وثوق والتحليل عكسه

وقد اضطربت كلمة الشرح معناه وما ذكره
هو الموافق لتتبع كتب القوم والماخوذ
من شرح المطالع **قوله** وهي التتسيم كان المراد
بهم ما يبيى تركيب القياس ايضا وذلك بان
بقى اذا اردت بحصيل مطلب من المطالب
المقصد يقبضه منعه طرقة العلم والطلب
جميع موضوعات كل واحد منها سواء
كان حل الطرفين عليها واحدا على الطرفين
تواسط

الطلب طلب
بواسطة او غير واسطة ولكن لك جميع ما
حاصل طرقتين او طلب من احد ههنا
ثم انظر الى نسبة الطرفين الى الموضوعات
والحق لا فان وجدت من مجموعات موضوع
المطلوب ما هو المحمول فقد حصلت المطلوب
من الشكل الاول وما هو المحمول على محمول
من الشكل الثاني او من موضوعات ما
موضوع المحمول من الرابع كل ذلك بعد

اعتبار الشرط بسبب الكمية والكيفية كما
 في شرح المطالع وقد جبر عن المصم بعد المص
 بقوله لعني التكثير اي تكثير المقدمات اخذا
 من فوق اي من النتيجة لان المقصد الاض
 بالنسبة الى الدليل والتحليل عكسه في شرح
 المطالع كبر اما يورد في العلوم قياسات مختر
 للمعلم لا على الحقيقة المسطوقة لئلا يهل المركب
 في ذلك اعتمادا على الفطن العالم بالقرع
 فان اردت

فان اردت ان تعرف انه على اي شكل من
 الاشكال فليكن بالتحليل وهو عكس
 الترتيب حصل المص وانظر الى القياس
 المتبع فان كان فيه مقدمة لثاوية للمعلم
 يكون جريته فالقياس استثنائي وان
 كان مشاركة للمعلم باحد جزئيه فالقياس
 اقتراني ثم انظر الى المعلم ليعتبر عندك
 الصغرى عن الكبرى لان ذلك الجزء ان كان

معلوم في النتيجة فيجى الصغرى او يحكم به
 فيصا في الكبرى ثم ضم الجزء الاخير من المطلوب
 الى الجزء الاخر من تلك المقدمة فان كان ثاب
 على احد التاليفات الاربع فادغم الى احد جزئي
 المطلوب هو الحد الاوسط ويتمية الشكل ^{المنتج}
 وان لم يتالف كان القياس امر كفا فاعمل على
 واحد منهما الكمل المذكور اي صنع الجزء الاخر
 من المعلم والجزء الاخر من المقدمة كما وصفت
 طه

والتحديد اي فعل الحد والبرهان من

طرفي المعلم في التقسيم فلا بد ان يكون لكل منهما
 نسبة الى شيء في القياس والامكن القياس
 منفي للمعلم فان وجدت حدا مشتركا بينهما فقدم
 القياس والا فكل الفعل مرة اخرى الى ان ينتهي
 الى القياس بالذات للمعلم ويتبين تلك المقدمات
 والاشكال النتيجة كما مر وجهه ^{في اي فعل}
 المحد يعنى ان مراد بالتحديد بيان اخذ الحد
 وكان المراد المعروف معلم والذي ياتي بآيات الاشياء

وذلك بان يقال اذا اردت تعريف الشيء فلا بد
 ان يوضع ذلك الشيء ويطلب جميع ما هو له منه
 ويحل عليه بواسطة او غيرها ويمنز الذوات عن
 العرضيات بان يعهد ما هو بين الشئ والموايلزم
 من غير وارضا عن نفس المصنعة ذيلها ليس كذلك
 عرضا عاما ويطلب جميع ما هو مساطرة في غير ذلك
 الخاضع من العرض العام والفضل من الخاص ثم
 تركب اي قسم شئت من اقسام المعارف بعد اعتبار
 الشرائط

الشرائط المذكورة في باب المعارف **قوله اي**
 الطريق الى الوقوف عن الحق اي اليقين ان كان العلم
 علما نظريا والى الوقوف عليه والعمل ان كان علميا
 عمليا كان يقا اذا اردت الوصول الى اليقين فلا
 بد ان تسجل في الدليل جمل ما لا يحطه شرائط
 صحة الصورة اما المفردات المستمرة او ما حصل
 من ملاحظة صحيحة وهيئة متحدة متتابع
 والتفحص من ذلك حتى لا تشبه المشهور والملك

مكتبة
 ابي
 ١٢٧٧

وهذا بالمقاصد اشبه ثم بالحق وحده
 والمشتبه ولا ينفك عن الشيء بحسن الظن به او بمن
 لتسمع منه حتى يقع في ضيق الخطابة ولا ينسحب
 برهنة التقليد **قوله** وهذا بالمقاصد اشبه
 الامر الثامن من اشبه بمقاصد الفن عقدا
 ولذا ترى المتأخرين كصاحب المطالع يوردون
 ما سوى التحد في مباحث الحجج ولو اوحى القياس
 واما التحد فبما شأنه ان يذكر في مباحث المعارف
 وقبل هذا الشارة الى العمل وكونه اشبه بالمقصد
 الظاهر

الظاهر بل المعصوم من العلم العمل جعلنا الله لكم
 من الراسخين في الاخرين وورثنا الفضل وجوه
 وسعادة الدارين بحج محمد بن عبد الله خير البرية اجمعين
 وآله وعترة الطاهرين ائمة حقوقي ومعين فرخ
 من النيرة الغيرة في عفة ولا يلزم الدين بها الجدة
 بعد الحق الزهري بلغة الله ما يتناهى وجعل اخره خيرا
 من دنياه وكان الفراغ من صفة صبيح وسبحة ونقطة
 في الشهر المقدس القوي صلوات الله على منتهى الوحي الوحي
 في شهر صفر سنة ١٢٧٧

هذا هو
 في شهر صفر سنة ١٢٧٧



مسألة في بيان
الفرق بين
الفرق بين
الفرق بين

الفرق بين

الفرق بين

الفرق بين

الفرق بين

الفرق بين

الفرق بين

الفرق بين

الفرق بين

الفرق بين

الفرق بين

الفرق بين

الفرق بين

خطی اہل ائیں
مجلس
کتاب

۸۳